مؤقت



مجلس الأمن

السنة الحادية والخمسون

الجلسة ٣٦٢٨

الثلاثاء، ٦ شباط/فبراير ١٩٩٦، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيسة:	السيدة ألبرايت	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد أوردجونكيدزه
	ألمانيا	السيد ايتل
	إندونيسيا	السيد ويبيسونو
	ايطاليا	السيد فولتشي
	بوتسوانا	السيد ليغويلا
	بولندا	السيد فلوسوفتش
	جمهورية كوريا	السيد تشوي
	شيلي	السيد لاراين
	الصين	السيد تشن هواصن
	غينيا - بيساو	السيد لوبيز دا روزا
	فرنسا	السيد لادسو
	مصر	السيد العربي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير جون وستون
	هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا (S/1996/75)

96-85133

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٠

التعبير عن المواساة لحكومة وشعب الصين

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **نيابة عن مجلس الأمن، أود أن أعرب عن المواساة العميقة للصين حكومة وشعبا بمناسبة الخسائر الكبيرة في الأرواح والممتلكات التي عانت منها نتيجة للزلزال الذي وقع مؤخرا.**

التعبير عن الشكر للرئيس السابق

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **بما أن هذه هي الجلسة الأولى التي يعقدها مجلس الأمن في شهر شباط/فبراير، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أوجه تحية باسم أعضاء المجلس إلى سعادة السير جون وستون، حامل وسام السانت مايكل والسانت جورج، الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، على خدمته رئيسا لمجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وإنني واثقة بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء مجلس الأمن عندما أعبر عن عميق امتناننا للسفير وستون للمهارة الدبلوماسية العظيمة التي أدار بها أعمال المجلس الشهر الماضي.**

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا (S/1996/75)

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أنغولا، البرازيل، البرتغال، تونس، جنوب افريقيا، زامبيا، زمبابوي، ليسوتو، النرويج، نيوزيلندا، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت. وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.**

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد فان دونيم "مبيندا" (أنغولا) مقعدا إلى طاولة المجلس، وشغل السيد أموريم (البرازيل)، والسيد كاتارينو (البرتغال)، والسيد عبد الله (تونس)، والسيد جيلي (جنوب افريقيا)، والسيد كاساندا (زامبيا)، والسيد سينغوي (زمبابوي)، والسيد منغويلا (ليسوتو)، والسيد أندريسين (النرويج)، والسيد كيتينغ (نيوزيلندا) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.**

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، الوثيقة S/1996/75.

المتكلم الأول هو ممثل أنغولا، وأعطيه الكلمة.

السيد فان دونيم "مبيندا" (أنغولا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **السيدة الرئيسة، أود أن أبدا بياني بتهنئتكم، نيابة عن حكومة جمهورية أنغولا وبالإصالة عن نفسي، بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وإنني واثق بأن صفاتكم الدبلوماسية، وخبرتكم الطويلة ستساعد في توجيه مداولات المجلس خلال شهر شباط/فبراير.**

كما أهنئ أيضا رئيس المجلس السابق، السفير وستون، على الطريقة النشيطة الحكيمة التي أدار بها أعمال المجلس خلال مدة رئاسته.

ولا يمكنني أن أغفل تهنئة الدول الأعضاء الجدد بالمجلس، بولندا وجمهورية كوريا وشيلي وغينيا - بيساو ومصر، التي اكتسبت ثقة سائر أعضاء الأمم المتحدة لمساعدة هذه الهيئة الهامة على حل المشاكل الخطيرة التي لا تزال تهدد السلم والأمن الدوليين.

ولقد قطعنا شوطا طويلا منذ أدرج الصراع الأهلي الأنغولي أول مرة في جدول أعمال المجلس. وكان طريقا معقدا وشاقا، ومع هذا فإننا الآن، كما لم نكن من قبل، قريبون جدا من التوصل بنجاح إلى صيغة تفاوضية للسلام، وبالتالي إلى تسوية نهائية للصراع.

وفي الحقيقة فإن تنفيذ بروتوكول لوساكا دخل أكثر مراحله حسما وتحديدا، ولم يكن هذا، للأسف، دون مصاعب، تسبب في بعضها عدم امتثال وانتهاكات من جانب يونيتا؛ كما أن من الواضح أن البعض الآخر نتج عن طبيعة وتعقد الصراع ومن عملية التنفيذ العملي للاتفاق. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن بروتوكول لوساكا واسع النطاق، ويرمي ليس فقط إلى تحقيق الوقف الفعال للأعمال العسكرية ولكن أيضا، وبشكل خاص، إلى التوصل إلى حل يحول دون عكس اتجاه العملية، إذ يدعو إلى المصالحة الوطنية الحقيقية، والى الامتثال لقواعد الديمقراطية وإلى وضع الأساس لانتعاش وتنمية أنغولا اقتصاديا.

والاجتماع الحالي لمجلس الأمن يوفر لنا فرصة لوضع تقييم شامل لحالة تنفيذ بروتوكول لوساكا، ولمناقشة أوجه تقدمه وانتكاساته، وكذلك إيجاد الطرق لدفع هذه العملية إلى الأمام.

ومما لا يمكن إنكاره أن تقدما كبيرا هاما قد تحقق، وأهم جوانبه هو الإبقاء على وقف إطلاق النار لمدة سنة بعد التوقيع عليه. وهناك عوائق قائمة يلزم إزالتها، وبغير ذلك لن يمكن تحقيق مزيد من التقدم.

إن المسألة الرئيسية تتعلق بإيواء القوات العسكرية التابعة ليونيتا، ونزع سلاحها وتسريحها في إطار بروتوكول لوساكا. والبطء في هذه العملية يؤثر على إكمال تشكيل جيش وطني واحد، وإدماج الكوادر التابعة ليونيتا في حكومة وحدة وطنية، والأنشطة الأخرى المتعلقة بتنفيذ البروتوكول.

وحكومة بلدي تعتبر أن الحجج المتكررة التي تطرحها يونيتا لتبرير التأخير الزائد في إيواء قواتها لا أساس لها، وتطالب بالوفاء غير المشروط بالمواعيد النهائية المتفق عليها.

وبنفس الطريقة، نود أن تكون هذه العملية شفافة بأكبر قدر ممكن، وأن يكون بإمكان بعثة التحقق الثالثة التحقق التام منها حتى يمكن تجنب تهرب أية قوات عسكرية أو مواد حربية من رقابة الأمم المتحدة، كما كان الحال في الماضي في وقت تنفيذ اتفاقات بيسيسي.

وعلاوة على ذلك نشعر ببالغ القلق إزاء استمرار الأنشطة العسكرية للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) في بعض مناطق البلد في نمط من التحرك العسكري الذي يجري دون إخطار مسبق لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا ومن شن الهجمات المنعزلة ونصب الكمائن ضد الأهداف المدنية والعسكرية على السواء، مما يؤدي دوما تقريبا الى إنزال خسائر في الأرواح البشرية. واننا نطالب بوضع حد نهائي لهذه الأنشطة، التي، بالإضافة الى أنها تشكل انتهاكا لوقف إطلاق النار، تقوض مناخ الثقة اللازمة للتطور الناجح للعملية بأكملها.

والصعوبات التي يثيرها الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا بشأن حرية حركة الأهالي والسلع في المناطق التي ما زالت تحت سيطرتها عقبة أخرى خطيرة تواجه تنفيذ البروتوكول، لأنها لا تعرقل فقط حرية حركة المواطنين الانغوليين، بل تعرقل أيضا حرية حركة موظفي بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، وتعيق أداء مهامهم في ظروف طبيعية. وأن انتشار هذه الحالة يمكن أن يؤدي الى أوجه قصور خطيرة، في عمل التحقق والرصد، مما يترتب عليه من أثر سلبي على العملية برمتها.

كما نود أن نلفت انتباه هذا المجلس الى حالة حقوق الإنسان القائمة في المناطق الخاضعة لسيطرة الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، نظرا للعديد من حالات الاعتساف التي أبلغ عنها الأهالي الذين كان يتعين عليهم إخلاء تلك الأماكن. ولا يمكن لحكومة بلدي، آخذة في الاعتبار مسؤولياتها تجاه الشعب والأمة، أن تظل غير مبالية بهذه الحالة.

وبالرغم من هذه العقبات، نعتقد أن هذا الوقت ليس وقتا للوقوع فريسة للشك واليأس الكاملين، ولا سيما في صفوف أعضاء المجلس، بل على النقيض من ذلك، ينبغي للمجلس أن يشجع على استخدام السبل

والوسائل الملائمة لإزالة هذه العقبات ولجعل جميع الأطراف تتحمل كامل مسؤولياتها فيما يتعلق بعملية السلام.

وفي الأشهر الأخيرة، عطل عدد من الأحداث تقدم العملية، وبينما لم يعرض هذا السلام للخطر، فقد أسهم في زيادة نفاد صبر هذا المجلس والمجتمع الدولي، وبغية التغلب على هذا المأزق وإحياء عملية السلام من حالة الجمود التي تكتنفها، فإن حكومة أنغولا قامت باتخاذ خطوات هامة وشفافة لقيت ما تستحقه من دعم المجتمع الدولي.

وقمنا، تحديدا، بإعادة وحدات الجيش الوطني الى أقرب الثكنات، ولا سيما المناطق الأكثر ضعفا وتعرضا للتورط العسكري السريع. وحصرنا شرطة الرد السريع في الثكنات الواقعة تحت إشراف بعثة التحقق الثالثة. وكبادرة على المرونة، قررنا إنهاء الاتفاق بين شركة ايكزكيوتف أوتكمز الجنوب افريقية، التي كانت مهمتها الوحيدة تدريب الاختصاصيين في جيشنا الفتي وأداء خدمات أمنية. وأعيد جميع موظفيها الى وطنهم في عملية أشرفت عليها بعثة التحقق الثالثة. وقمنا بالإفراج عن جميع سجناء الحرب التابعين ليونيتا دون شرط - وعددهم الإجمالي ٣٥٠ فردا - مع أن يونيتا لم تقم بالمثل حتى الآن، مدللة بذلك على موقف غير مقبول تماما ويستدعي اتخاذ إجراء عاجل من جانب هذا المجلس وبعثة التحقق الثالثة بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

ويجب أن أبلغ المجلس أيضا بأن مناصب قيادية في القوات المسلحة الأنغولية مضمونة للاتحاد الوطني للاستقلال التام لانغولا حالما تستكمل عملية إيواء ودمج ما يناهز ٠٠٠ ٣٠ من الأفراد العسكريين التابعين ليونيتا في القوات المسلحة الأنغولية. وان الأفراد التابعين ليونيتا والحكومة ممن يزيدون عن الاحتياجات العسكرية للقوات المسلحة في المستقبل سيدمجون فيما يسمى بالفرع الرابع للقوات المسلحة. وستتمتع هذه المنظمة طوال ثلاث سنوات تقريبا بمركز شبه عسكري، بينما يجري توفير التعليم التقني والمهني لأعضائها. وسيسمح هذا لهم بالاندماج التدريجي والمطرد في المجتمع المدني. ويتجنب هذا الإجراء إقامة جيش من الجنود المسرحين مع كل ما يترتب على ذلك من مضايقات بالنسبة للمجتمع الأنغولي. والأفراد المسرحون هؤلاء سيشاركون في كتائب التعمير الوطني وسيتلقون مرتبا يزداد بمرور فترة السنوات الثلاث.

وبالإضافة الى هذه الخطوات، حاولنا تعزيز حوارنا السياسي مع قيادة يونيتا، بما في ذلك على أعلى المستويات، مع تحقيق بعض النتائج المشجعة. ومن الأمثلة على ذلك المبادرة التي تقدمت بها مؤخرا الحكومة لعقد اجتماع رابع بين رئيس الجمهورية وزعيم يونيتا. ونريد أن نعتقد بأن هذه النتائج ستسمح لنا بالتذليل السريع للعقبات التي ما زالت قائمة وستساعد في بناء الثقة المتبادلة.

وتستدعي هذه الإجراءات اتخاذ موقف مسؤول وحازم يبرره التزامنا، القائم على الاتفاقات بإيجاد حل سريع للأزمة التي ولدتها يونيتا في ١٩٩٢ بعد إجراء الانتخابات في بلدي. وستواصل حكومة بلدي بذل كل جهد ممكن لتؤكد مجددا على نحو متزايد على طابع عملية إحلال السلام في أنغولا الذي لا رجعة فيه، في الوقت الذي تظل مدركة فيه أن نجاحها يتوقف في نهاية المطاف على الأنغوليين. لكننا في الوقت نفسه سنطالب يونيتا بأن يفي وفاء تاما بالتزاماته وبأن يفعل ذلك بحسن نية، منتقلا من الوعود الى الأفعال.

ونحن معشر الأنغوليين نفسر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا بأنه تصويت على ثقة المجتمع الدولي فيما يتعلق بإعادة إرساء السلام في أنغولا. ونرى أن المدة الجديدة للولاية ينبغي أن تكون مدة معقولة وملائمة لإنجاز المهام الرئيسية التي ينص عليها البروتوكول، وبخاصة تلك التي تتعرض لتأخير مفرط. ولدى بدء الولاية الجديدة من الضروري الحؤول دون عدم الامتثال والتأخير غير المبرر ومساءلة المسؤولين عن ذلك.

والأولوية التي أوليت في جدول أعمال هذا المجلس لمسألة أنغولا في افريقيا، حيث تضطلع الأمم المتحدة حاليا بعملية من أكبر عمليات حفظ السلام في تاريخها، بالإضافة الى نشر بعثات من وقت لآخر لمراقبة تطور العملية في الميدان، تسهل بالتأكيد اتخاذ إجراء سريع عندما تقتضي الحالة ذلك. وعلى سبيل المثال، نشير الى النتيجة الإيجابية للزيارة التي قامت بها مؤخرا السفيرة مادلين أولبرايت، وفي الآونة

الأخيرة، صاحب السعادة السيد عصمت كتاني والأمين العــام بطرس بطرس غالــي، حيــث ساعــدت تلك الزيارات كثيرا في النهوض بتنفيذ اتفاقات بيسيسي.

وكذلك ينبغي أن تكون مسألة المساعدة الإنسانية موضع اهتمام خاص أثناء الولاية الجديدة. وأن تقرير الأمين العام واضح بما فيه الكفاية عندما يلقي باللائمة على يونيتا بالنسبة للصعوبات التي برزت فيما يتعلق بتوزيع المعونة الإنسانية الطارئة في المناطق الواقعة تحت سيطرتها، حيث ينبغي أن تصل الى القطاع الأكثر تضررا بالحرب من السكان.

وكما ذكرت حكومة بلدي أمام هذا المجلس في المناسبات الملائمة، ما زالت حكومة جمهورية زائير المجاورة تقوم بانتهاكات للحكم الوارد في القرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، الذي يحظر تقديم أية إمدادات عسكرية أو أية مساعدة أخرى للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا.

وما زالت حكومة زائير، في تحد سافر لسلطة هذا المجلس، تشكل قاعدة لانطلاق طائرات يونيتا التي تنتهك المجال الجوي الأنغولي وتهبط سرا في المناطق الواقعة تحت سيطرتها للحصول على الإمدادات من المعدات الواقعة تحت سيطرتها للحصول على الإمدادات من المعدات العسكرية الفتاكة. ونأمل في أن يعتمد هذا المجلس، وخاصة لجنة الجزاءات التابعة له، إجراءات عاجلة وفعالة بغية ثني زائير عن اتباع هذا السلوك، الذي لا يسهم إلا في زيادة العقبات أمام تنفيذ الاتفاقات والذي يشكل تدخلا فاضحا في الشؤون الداخلية لبلدي.

وتشعر حكومة بلدي بالتفاؤل حيال نجاح عملية السلام وتؤكد من جديد التزامها بمواصلة بذل جهودها بروح المرونة وبهدف المصالحة بين جميع الأنغوليين، بحيث يمكن للسلام والاستقرار أن يصبحا واقعا في أنغولا على المدى القصير.

ونحن نناشد الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) أن يستجيب لنداء الشعب الأنغولي الذي ما زال منذ ٣٠ عاما ضحية للحرب والدمار والمعاناة. ونؤكد هنا من جديد استعدادنا لمواصلة تقديم تعاوننا الكامل أثناء هذه الولاية من أجل إنجاح بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا.

وختاما، أود أن أعرب عن امتنان أنغولا، حكومة وشعبا، للالتزام الشخصي الذي أبداه الأمين العام وممثله الخاص لأنغولا والبلدان المراقبة الثلاثة تجاه عملية السلام في أنغولا. ونتوجه بهذا العرفان أيضا الى جميع الحكومات التي وافقت على توفير القوات والمراقبين لفريق بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

ونشيد بذكرى الجنديين البرازيليين، السيد باولو سيزار دي سوسا ناسيمنتو والسيد كلاوديو ميلسون دوس سانتوس، اللذين جادا بروحيهما في سبيل خدمة قضية السلام في بلدي.

كما نشكر جميع الحكومات والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، على المساعدة السخية التي قدمتها للسكان المدنيين الانغوليين الذين كانوا ضحية لآثار الحرب.

وبالنسبة لمشروع القرار الذي سينظر فيه مجلس الأمن فإن حكومة بلدي تؤيد جميع الخطوات الإيجابية التي تتسق مع الحالة الراهنة المتعلقة بعملية السلام في بلدي.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل أنغولا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد فولتشي (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدتي الرئيســة، أود أن أبــدأ بتهنئتــك على توليك رئاسة مجلس الأمــن لشهر شباط/فبراير. ولا يساورني أدنى شك في أن أعمال المجلس في ظل قيادتكم الخبيرة والنشيطة والماهرة، ستكون هذا الشهر فعالة ومثالية. أود أيضا أن أعرب عن إعجابي الخالص بسلفكم، السير جون وستون، لإسهامه البارز في أعمالنا خلال شهر كانون الثاني/يناير.

ويشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي، وكذلك بولندا ورومانيا وسلوفاكيا ولاتفيا وليتوانيا ومالطة، التي انضمت الى هذا البيان.

ونود بداية أن نشكر الأمين العام على تقريــره الوافي عن عملية السلام وبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. ومن الواضح أن عملية السلام وصلت الى نقطة تحول. وللأطراف الأنغولية أن تقدم الدليل على ما إذا كان الاتجاه الجديد سيكون اتجاها ايجابيا.

وكما أوضح الأمين العام في تقريره فإن عملية السلام تسير بخطى وئيدة مخيبة للآمال، ولا تزال عملية هشة. وسيكون التعاون المخلص بين الطرفين هو العنصر الأساسي لتعزيزها وجعلها عملية لا رجوع عنها.

والاتحاد الأوروبي يرحب بالالتزام الذي قطعه مؤخرا كل من الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) بشأن جدول زمني جديد للدفع قدما بعملية السلام. ومما يشجع الاتحاد الأوروبي أيضا الخطوات التي اتخذت حتى الآن فـــي هـــذا الاتجـــاه، لا سيما تلك التي اتخذتها حكومة أنغولا، وهو يحث الطرفين على زيادة تعاونهما بشأن الجوانب الهامة من اتفاق السلام، مثل تشكيل القوات المسلحة المشتركة.

ويبدو من الأساسي الآن أن يؤكد يونيتا على التعهد الذي قطعه مؤخرا بالتعجيل بعملية إيواء قواته، وهي عملية لم تصل بعد الى مستويات ذات مغزى. فقد أبلغتنا الأمانة العامة بالأمس أنه لم يكن متواجدا بمناطق الإيواء سوى ٦٥٩ ٣ جنديا من جملة ٥٠٠ ١٦ جندي كان ينبغي تسريحهم بحلول ٨ شباط/فبراير. والتقاعس عن تنفيذ هذه المهمة الجوهرية يمكن بحق أن يعرض للخطر عملية السلام بكاملها، ويكون له أثر سلبي على التأييد الذي أبداه المجتمع الدولي حتى الآن.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي مع الارتياح الخطوات التي اتخذتها حكومة أنغولا في تنفيذ عملية السلام، بما في ذلك سحب قواتها والبدء في إيواء شرطة الرد السريع. وعلى الحكومة الآن أن تعجل بامتثالها لهذه الالتزامات.

كما أن التأخيرات في أنشطة إزالة الألغام تثير شواغلنا العميقة، شأنها شأن التقارير التي تفيد بأن جهود الطرفين الانغوليين في هذا المجال ما زالت عند حدها الأدنى. إن إزالة الألغام لها مغزى انساني قوي بالنظر الى المعاناة الهائلة التي تفرضها الألغام البرية على السكان المدنيين الأبرياء، وخاصة الأطفال. فضلا عن أن إزالة الألغام ستسمح باستئنـــاف الأنشطـــة الانتاجية، وهذا بدوره سيزيد من العودة التدريجية الى ظروف الحياة الطبيعية في جميع أنحاء البلد.

وبالمثل، يشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق إزاء استمرار تدهور الاقتصاد الأنغولي، الذي يرجع جزئيا الى المشاكل المعقدة في فترة ما بعد الحرب، وإن كان في الوقت ذاته يعبر عن الصعوبة التي تواجهها الحكومة في تنفيذ تدابير فعالة لتحقيق الاستقرار والاصلاحات الضرورية. وهو يلاحظ أنه دون وجود سياسة قوية لتحقيق الاستقرار لن يكون من الممكن إرساء أساس للتعمير والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ومما يبعث على القلق أيضا استمرار خطورة الحالة الأمنية والعقبات المستمرة التي تعوق الأنشطة الإنسانية في جميع أنحاء أنغولا. وعلى الطرفين أن ييسرا ويضمنا سلامة إيصال المساعدة الإنسانية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء توفير المساعدة للسكان الأنغوليين شريطة تحسن الظروف الأمنية.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية الدعم الدولي لعملية السلام في أنغولا، ويؤكد على الدور الذي تؤديه بعثة التحقق الثالثة والـــذي يساعـــد على تحقيـــق الاستقرار في الحالة الهشة الراهنة. ويؤكد الاتحـــاد الأوروبي من جديد دعمه القوي لهذه العملية. ذلك أنه من الحيوي أن تعمل هذه البعثة بأكبر قدر ممكن من الكفاءة، وأن يولى الاعتبار الواجب لأمن أفرادها.

في الآونة الأخيرة تم الاضطلاع بعدد من المبادرات لتنبيه الطرفين الى تزايد نفاد صبر المجتمع الدولي - الذي استجاب بسخاء للنداءات بتمويل انعاش البلد - والى ضرورة إحراز التقدم الحقيقي والملموس في تنفيذ بروتوكول لوساكا.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يلتزم بعملية السلام الأنغولية، ويضطلع بمساع مع كل من الحكومة ويونيتا لحثهما على إحراز تقدم آخر وسريع في تنفيذ بروتوكول لوساكا، والمضي قدما نحو السلام.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل ايطاليا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد مارتينيز بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): السيدة الرئيسة، اسمحي لي في البداية أن أهنئك على توليك رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير الحالي. ونحن على اقتناع بأن عمل المجلس، تحت قيادتك، سيتوج بالنجاح بفضل ما تتمتعين به من مهارة وخبرة واسعتين. ويعرب وفدي عن استعداده للتعاون الكامل معك تحقيقا لهذه الغاية.

وأود أيضا أن أهنئ سلفك، السير جون وستون، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، على الأعمال الممتازة التي أنجزها هو ووفده خلال شهر كانون الثاني/يناير.

ويشكر وفدي الأمين العام على تقريره عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير من هذا العام، والذي يبين أن الحالة في أنغولا لم يطرأ عليها تغير كبير وأن عملية السلام لا تزال تسير بخطى وئيدة.

إن مبادرات حكومة أنغولا في الوفاء بالتزاماتها - وخاصة المتعلقة بالإفراج عن السجناء، وإعادة المرتزقة إلى أوطانهم، وسحب القوات الحكومية القريبة من مناطق إيواء قوات الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) والبدء بعملية إيواء شرطة الرد السريع - لم تلق الاستجابة المأمولة من منظمة يونيتا، التي تقاعست حتى الآن عن تنفيذ بروتوكول لوساكا.

وعلى الرغم من أن حكومة أنغولا اعتمدت تلك التدابير، ونظرا لوقوع أحداث أخرى إيجابية بالنسبة لعملية السلام، مثل وضع وقبول جدول زمني جديد لتنفيذ التفاهم الذي توصل إليها الطرفان في كانون الأول/ديسمبر الماضي، فإن يونيتا لم تتخذ بعد التدابير الملموسة التي تسمح باستئناف عملية السلام، وبشكل خاص التدابير المتعلقة بإيواء قواتها.

وبالرغم من أن انتهاكات وقف إطلاق النار قد استمرت نتيجة للهجمات المحدودة النطاق أو لأعمال اللصوصية، فإننا نعتبر اتفاق الطرفين في كانون/يناير على إنشاء "فريق لمنع نشوب المنازعات" يضم ممثلين عسكريين رفيعي المستوى لمنع حدوث انتهاكات كبيرة، خطوة هامة. وفي الوقت ذاته، نعرب عن أسفنا لعدم تعاون الطرفين في تنفيذ أنشطة إزالة الألغام وتشييد الطرق والجسور، التي يؤثر إهمالها على عملية السلام في أنغولا. كما أن عملية السلام تضررت من جراء عدم البدء بنزع سلاح المدنيين، وعدم حدوث تحسن في حالة حقوق الإنسان، وإعاقة حرية الحركة في جميع أنحاء البلاد.

ويعتقد وفدي أن من المحتم على الطرفين الأنغوليين التقيد بأحكام بروتوكول لوساكا في أقرب وقت ممكن. ونحن نذكرهما بأنه يتعين عليهما، من أجل تحقيق سلام دائم في أنغولا، استئناف إيواء قواتهما في أقرب وقت ممكن، والامتناع عن القيام بأي نشاط عسكري يزيد من التوترات. ومن الأهمية الحيوية أن تستمر المحادثات بلا توقف. ومن الضروري أن تستمر المفاوضات حول هيكل القوات المسلحة المشتركة، الذي يشكل الجانب الأساسي لعملية المصالحة الوطنية. كما يتعين عليهما القيام دون تأخير بتنفيذ خطة فصل القوات التي أعدتها بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا؛ واتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان سلامة موظفي بعثة التحقق، والتعاون مع المنظمات الإنسانية، وتسهيل عملها وإعطاء موظفيها ضمانات أمنية كافية. وبالنسبة لهذه النقطة الأخيرة، يلاحظ وفدي بيان يونيتا في ١ كانون الثاني/يناير من هذا العام، الذي تعهدت فيه باحترام سلامة موظفي المنظمات الإنسانية وحماية ممتلكاتها.

ومن الواضح أنه لا تزال هناك الكثير من المهام التي لم تنفذ بعد في عملية السلام في أنغولا، ولكن، وكما أكد المجلس مرارا وتكرارا، تقع المسؤولية عن تحقيق السلم والأمن في أنغولا في نهاية المطاف على عاتق الأنغوليين أنفسهم. ويجب على الأنغوليين إبداء الإرادة السياسية الراسخة باتخاذ تدابير ملموسة دعما لعملية السلام. ويتمثل دور المجتمع الدولي في مساعدتهم على تنفيذ هذه المهمة. ونحن نعتقد أنه ينبغي لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا أن تواصل دعمها لهم ما دامت تلك الإرادة قائمة، ولذلك فإننا نوافق على تمديد ولايتها.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل هندوراس على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد ايتل (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أيضا، باسم وفدي، أن أهنئك، سيدتي الرئيسة، على توليك رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. إننا واثقون ثقة تامة بقيادتك، ونحن على اقتناع بأن مهارتك الواسعة ستكون مصدر قوة لك في إدارة أعمالنا وستكون ذخرا لنا، وسنستفيد منها.

ونود أيضا أن نثني على سلفك، السير جون وستون، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، للطريقة الفعالة وحسن التدبير اللذين قاد بهما أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إن حكومتي تشعر بسعادة بالغة لإتاحة الفرصة مرة أخرى لمعالجة مسألة معروضة على مجلس الأمن في جلسة مفتوحة كهذه للاستماع إلى وجهات نظر جميع الدول الأعضاء المهتمة بالموضوع. وينبغي لهذه المناقشة حول الحالة في أنغولا، وحول بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، أن تعزز شفافية عملنا وأن تقدم مدخلات قيمة. وفي هذا السياق، تؤيد ألمانيا بالكامل البيان الذي أدلت به إيطاليا للتو بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره القيم، الذي يشكل أساس مداولاتنا.

وفي البداية، لا بد من تذكير الطرفين في أنغولا بأن تفاوت وتيرة عملية السلام في الأشهر الأخيرة أثار بعض الشكوك حول إرادة الطرفين على تحقيق السلام. ولا بد للطرفين أن يعلما أن المجتمع الدولي يتوقع منهما بذل قصارى جهدهما من أجل توطيد السلام في أنغولا. وإنني على يقين بأنه لن تكون هناك عملية تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلام في أنغولا بعد شهر شباط/فبراير ١٩٩٧.

وفي الوقت ذاته، ندرك أن حكومة أنغولا بذلت في الشهور الأخيرة جهودا أكبر للوفاء بالالتزامات المترتبة عليها في بروتوكول لوساكا. وإننا نرحب بشكل خاص بسحب القوات الحكومية من المواقع المتقدمة، وبدء إيواء شرطة الرد السريع التابعة لها والإفراج عن جميع السجناء المسجلين. ونناشد الحكومة الأنغولية أن تواصل السير على هذا المنوال، ونناشد الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا على تجديد جهوده للوفاء بالتزاماته أيضا.

وفي أعقاب الانتكاسات الأخيرة وتضاؤل الثقة المتبادلة، فإننا نؤيد أية تدابير لبناء الثقة من شأنها أن تعيد مناخ الثقة. وأن عقد اجتماع جديد بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي في المستقبل القريب قد يكون خطوة أولى صوب تجديد الثقة.

وتدعو ألمانيا الحكومة الأنغولية والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) إلى التقيد ببروتوكول لوساكا وبالجدول الزمني الذي اتفق عليه الطرفان في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ فيما يتصل بتنفيذ التزاماتهما. وتشمل هذه الالتزامات بوجه خاص التقيد الصارم باتفاق وقف إطلاق النار، وإنهاء جميع الأعمال العدائية وانتهاكات حقوق الإنسان، والشروع في أنشطة منسقة لإزالة الألغام، وكذلك الكف عن عرقلة قوات بعثة التحقق الثالثة أو عمليات توصيل المعونة الإنسانية أو تهديد القوات أو العمليات بالخطر. وفي هذا السياق من الأهمية بمكان السماح لإذاعة البعثة بالبث.

كذلك يجب بذل جهود إضافية من أجل إدماج مفارز يونيتا في الجيش الوطني. كما ينبغي أن يشارك أفراد يونيتا في إدارة البلد. لكن في هذا المنعطف من عملية السلام، من الأهمية بمكان بالنسبة للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا أن يفهم أن إحراز المزيد من التقدم سيتوقف على استعداده لمجاراة الحكومة ولبذل الجهود المناسبة لتنفيذ بروتوكول لوساكا. ولن يتفهم المجتمع الدولي أي تأخير آخر في عملية الإيواء. وقد وعد يونيتا بإيواء ٥٠٠ ١٦ جندي في موعد غايته ٨ شباط/فبراير ١٩٩٦. وكرر السيد سافيمبي هذا الوعد عند زيارتكم، سيدتي الرئيسة، لأنغولا. والوفاء بهذا الوعد في الموعد المقرر سيكون برهانا على الإرادة السياسية ليونيتا للتحرك صوب السلام. وهذا هو حجر الزاوية في عملية السلام. وبالإضافة إلى ذلك يتعين على يونيتا الإفراج عن جميع السجناء.

وستعتمد أنغولا على المساعدة الدولية من أجل إصلاح وإعادة بناء اقتصادها الوطني. لكن لا بد أن يكون واضحا أن هذه المساعدة لن تتأتى إلا إذا وفر الطرفان برهانا ملموسا على إرادتهما المعقودة على السلام. فيتعين عليهما الوفاء بالتزاماتهما بمقتضى اتفاق لوساكا واحترام الجدول الزمني المتفق عليه لتنفيذه.

وختاما أود الإعراب عن قلق بلدي حيال الحالة المالية لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. وقد أوضح الأمين العام في تقريره أن الاشتراكات المقررة غير المسددة لبعثة التحقق بلغت حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ مبلغ ٢٦,٤ مليون دولار. وتشكل هذه الحالة خطرا كبيرا على قدرة بعثة التحقق الثالثة على الوفاء بولايتها، ولن استفيض في الحديث عن عمليات حفظ السلام عموما، التي تتعرض لأزمة شديدة من جراء نقص الأموال نتيجة عدم سداد الأنصبة. ومن الأهمية القصوى أن تسدد جميع الدول الأعضاء أنصبتها المقررة بالكامل وفي المواعيد المحددة.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل ألمانيا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): سيدتي الرئيسة، اسمحي لي في البداية أن أتقدم إليك بالتهنئة بمناسبة تقلدك رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وإنني لعلى اقتناع بأنك ستقودين أعمال المجلس هذا الشهر إلى النجاح بفضل مواهبك المتميزة وخبرتك الدبلوماسية الثرية.

وأود أيضا أن أعبر عن الشكر على عبارات التعازي للصين لضحايا الزلزال الذي وقع هناك.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أتقدم بالشكر إلى سلفكم، سعادة السفير السير جون وستون ممثل المملكة المتحدة، على إسهامه المتميز في نجاح أعمال المجلس نجاحا كاملا في الشهر الماضي.

إن المناقشة العلنية لمسألة أنغولا في المجلس اليوم تثبت تصميم المجلس على تقديم مزيد من المساندة لعملية السلام في أنغولا واستعداد المجتمع الدولي على بذل المزيد من الجهود من أجل استعادة السلام والاستقرار هناك. وحكومة الصين تؤيد هذين الهدفين كل التأييد.

لقد ظل شعب أنغولا يعاني من ويلات الحرب منذ ما يقرب من ٢٠ سنة. وعلى الرغم من المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي، بأنه يجب على أنغولا، في نهاية الأمر، أن تعتمد على جهودها الذاتية المتواصلة إذا شاءت أن تغلق صفحات ماضيها المؤلم وتنعم بالسلام والهدوء مرة أخرى.

لقد بلغت عملية السلام الأنغولية الآن نقطة حاسمة: فقد اتفقت الحكومة الأنغولية والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا منذ وقت ليس بالبعيد على جدول زمني جديد واتخذت حكومة أنغولا مبادرتين مشجعتين بإيواء قواتها والإفراج عن أسرى الحرب. لكن في الوقت ذاته لا يزال التقدم في عملية السلام الأنغولية يتسم بالبطء الشديد: فقد أجل تنفيذ بروتوكول لوساكا مرارا؛ ولا يزال الطرفان يفتقران إلى الثقة المتبادلة والإرادة السياسية؛ ولم تعقد حتى الآن أية اجتماعات أخرى بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي. والسفينة التي تبحر ضد التيار ينبغي أن تشق طريقها الى الأمام بسرعة وإلا قذفها التيار الى الوراء، وبالتالي يتعين على الطرفين، وخاصة يونيتا، أن يبذلا جهودا متضافرة حتى لا تدفع سفينة عملية السلام الى الصخور، ويتسنى لها أن تواصل السير إلى بر النجاح.

ويرى وفد الصين أن التفاوض والحوار لا يزالان هما الوسيلة الوحيدة التي يمكن بها لأنغولا حل خلافاتها وتحقيق المصالحة الوطنية. ولذا يحدونا الأمل أن يحترم الطرفان، وخاصة يونيتا، التزاماتهما وأن يأخذا بعين الاعتبار المصلحة الوطنية وأن يتعاونا مع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا وأن ينفذا بروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة تنفيذا شاملا من أجل تهيئة الظروف لإحراز تقدم في عملية السلام والمصالحة الوطنية.

وفي معرض إيجاد حل لمسألة أنغولا، يتعين علينا أيضا أن نعلق أهمية على دور منظمة الوحدة الافريقية والبلدان المجاورة لأنغولا وأن ندعم هذا الدور.

ما فتئت الحكومة الصينية تؤيد دوما وبصلابة عملية السلام في أنغولا، وهي تتعاطف تعاطفا عميقا مع شعب أنغولا في معاناته الناجمة عن الحرب. وبهدي من هذه الروح تقدم حكومة الصين لأنغولا المساعدة الإنسانية والتسهيلات الإنتاجية. وسنواصل الإدلاء بدلونا، إلى جانب المجتمع الدولي، من أجل إحلال السلام والاستقرار في أنغولا.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الصين على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل ملاوي يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ماتوبا (ملاوي) المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

السيد تشوي (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحي لي أن أبدأ بياني، سيدتي الرئيسة، بأن أوجه لك أخلص تهاني وفدي على تقلدك رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. ونحن على ثقة بأن المجلس سيكون بين أيد أمينة تحت رئاستك. كما أود أن أشكر سلفك، السفير السير جون وستون على الطريقة الفعالة والناجحة التي أدار بها أعمال المجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير.

ونقدر مبادرة الرئيسة بعقد هذه المناقشة التوجيهية المفتوحة بشأن الحالة في أنغولا. وإننا على ثقة بأن هذا النوع من المناقشات بشأن مسائل رئيسية ذات اهتمام مشترك للدول الأعضاء سيسهم في تعزيز الشفافية لأعمال مجلس الأمن. ونشيد أيضا إشادة عالية بتقرير الأمين العام الشامل عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

ونشيد ببعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا على الدور الأساسي الذي تضطلع به في توطيد السلام والاستقرار في أنغولا وذلك منذ إنشائها قبل عام. ويعرب وفد بلدي عن تقديره للممثل الخاص للأمين العام، ومنظمة الوحدة الأفريقية، واللجنة المشتركة والدول المراقبة الثلاث على جهودهم من أجل مساعدة عملية المصالحة الوطنية في أنغولا وتيسيرها.

وتلتزم جمهورية كوريا التزاما قويا بتحقيق السلام الدائم والمصالحة والتعمير في أنغولا. ويشهد على هذا الالتزام مشاركة وحدة هندسية تابعة لجيش بلدي في بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

وعندما ترأس هذا المجلس تدشين بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا قبل عام، حظي ذلك بمباركة إجماعية. وحالة السرور الأولي هذه التي تأتت إثر إبرام بروتوكول لوساكا الذي طال انتظاره أفسحت المجال أمام حالة تتصف بمزيد من الواقعية في الوقت الذي دخل فيه الطرفان الأنغوليان مرحلة التصدي للصعوبات العملية في تنفيذ البروتوكول. والانتهاكات المتكررة لوقف إطلاق النار، والتأخير في عملية الإيواء وتجريد قوات الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا من السلاح ومشاكل أخرى عديدة أشير إليها في تقرير الأمين العام أمور أدت إلى حصول انتكاسة خطيرة في عملية السلام. ونحن نعرب عن استيائنا من عدم إحراز التقدم في تنفيذ البروتوكول.

ومع ذلك، نرى في التطورات الجديدة الإيجابية المشار إليها في الفقرتين ٣ و ٥ من تقرير الأمين العام فرصا لدفع عملية السلام إلى الأمام. ولقد عمل الاتفاق المبرم بين الحكومة الأنغولية والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا يوم ٢١ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي والقاضي باستئناف الوفاء بالتزاماتهما وفقا لبروتوكول لوساكا، والاتفاق اللاحق بشأن جدول زمني جديد للتنفيذ على وضع عملية السلام المتوقفة في المسار الصحيح من جديد.

إن الخطوات التي اتخذتها الحكومة الأنغولية في الأسابيع القليلة الماضية من أجل تنفيذ التزاماتها وفقا للبروتوكول خطوات مشجعة. ونرحب، بصفة خاصة، ببدء حكومة أنغولا بعملية إيواء أفراد شرطة الرد السريع وإطلاق سراح جميع السجناء المسجلين. ونشجع الحكومة الأنغولية على مواصلة بذل جهودها بحسن نية من أجل تنفيذ التزاماتها وفقا لبروتوكول لوساكا، ونحث الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا على الوفاء بالمثل بنصيبه من الالتزامات وفقا لبروتوكول لوساكا.

وتقف عملية السلام في أنغولا اليوم على منعطف خطير للغاية. فمستقبلها متعلق بالإنجاز الناجح لأهم

مهمة، ألا وهي إيواء قوات الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا. وفي هذا الصدد، نحيط علما بالتزام السيد سافمبي بإنهاء عملية إيواء ٥٠٠ ١٦ من قوات الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا بحلول ٨ شباط/فبراير. وإن وفاء السيد سافيمبي بتعهده سيكون اختبارا لإخلاص يونيتا وإرادته السياسية في الامتثال لبروتوكول لوساكا. ويحدونا أمل صادق في أن يصبح التزام السيد سافيمبي حقيقة واقعة في غضون الأيام القليلة المقبلة. ونطلب إلى يونيتا أيضا أن يفرج عن جميع من تبقى من السجناء دون مزيد من الإبطاء.

ونعتقد أن الريبة المتبادلة العميقة بين الطرفين تكمن في صميم المشاكل التي تعوق تنفيذ بروتوكول لوساكا. وفي هذا السياق، نحث الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي على الدخول في حوار سياسي جاد بغرض تحقيق المصالحة الوطنية التي تقوم على الثقة المتبادلة والاحترام والتسامح.

ويجب ألا يُنسى أن المسؤولية النهائية عن إحلال السلام والاستقرار الدائمين في أنغولا تقع على عاتق الطرفين الأنغوليين نفسيهما. ولا يمكن للمساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي أن تنجح إلا إذا توفرت للطرفين الأنغوليين الإرادة السياسية لمساعدة نفسيهما.

وفي الختام، نطلب إلى حكومة أنغولا ويونيتا أن يتعاونا تعاونا كاملا مع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا من أجل التنفيذ الناجح لولايتها.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد أوردجونكيدزه (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): بما أن هذا البيان هو البيان الأول الذي يدلي به ممثل الاتحاد الروسي في جلسة لمجلس الأمن في شباط/فبراير ١٩٩٦، أود أن أهنئكم، سيدتي، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا للممثل الدائم للمملكة المتحدة على قيادته الناجحة لأعمال المجلس في الشهر الماضي.

إن الاتحاد الروسي الذي هو عضو في الدول الثلاث المراقبة المعنية بالتسوية الأنغولية، يشعر بقلق عميق إزاء حقيقة أن عملية السلام في أنغولا تتحرك ببطء شديد، وأن تنفيذ بروتوكول لوساكا لا يزال متأخرا جدا عن موعده. فخلال الأشهر القليلة الماضية، مرت عملية السلام بأزمة خطيرة، الأمر الذي استوجب بذل أكثر الجهود نشاطا من قبل الأمين العام، وممثله الخاص، والدول المراقبة الثلاث، ومجلس الأمن وأطراف مهتمة أخرى من أجل التغلب عليها.

والسبب الرئيسي للأزمة يكمن في عرقلة الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا لعملية السلام، وهو الاتحاد الذي تواصل قيادته بذرائع متنوعة، التهرب من تنفيذ أحكام بروتوكول لوساكا التي تتصف بالأولوية، وفي المقام الأول الجدول الزمني المتفق عليه سابقا من أجل عملية إيواء القوات ونزع سلاحها، الأمر الذي يعوق النشاط الطبيعي لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا ويطلق حملة إعلامية ضدها. وكل هذه الأمور عقدت الحالة في البلد تعقيدا كبيرا ودفعت بعملية السلام إلى حافة الانهيار.

ونعتقد بأن الأوان قد آن لأن يستخلص المجتمع الدولي الدروس المناسبة من هذه التجربة المرة ولأن يتوقف عن قبول مناورات يونيتا المتضاربة التي لا نهاية لها مقابل حل مجموعة من المسائل العسكرية. وهذا أمر هام على نحو خاص في ضوء الحقيقة القائلة إن السياسة الراهنة لقيادة يونيتا تعيد الى الأذهان الى حد كبير الأعمال التي كانت تقوم بها في نهاية عامة ١٩٩٢ عندما عملت على انهيار اتفاقات بسيسي واستئناف الحرب الأهلية القاسية.

ويرى الاتحاد الروسي أنه من المهم الآن التركيز على حمل قيادة يونيتا على الامتثال بثبات لالتزاماته وفقا لبروتوكول لوساكا، خاصة فيما يتعلق بعملية إيواء القوات ونزع سلاحها. ونوافق على الفكرة الواردة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن أنغولا (S/1996/75) ومفادها أن هذه العملية يجب ألا تكون متسرعة تجري في اللحظة الأخيرة بل يجب تنفيذها بنشاط على نطاق واسع مع التحقق المناسب من قِبَل بعثة التحقق الثالثة. والمهم للغاية أن يتواجد في نقاط الإيواء التابعة ليونيتا جنود حقيقيون مع أسلحة حقيقية، وليس شباب عزل من السلاح كما كانت الحال في مناسبات عديدة سابقة، وهي الحال التي للأسف تستمر حتى الآن. ونعتقد بأن قيادة يونيتا لا مبرر لها في مزيد من المماطلة في إطلاق سراح جميع السجناء،

وفي تزويد الأمم المتحدة بمعلومات عن مسائل عسكرية، وفي كفالة حرية الحركة للناس والبضائع في جميع أنحاء البلد.

ويجب على قيادة يونيتا أن تعترف على نحو حاسم بأن الوقت قد حان لإعادة تأكيد وعودها من خلال أعمال ملموسة، وللتعاون مع بعثة التحقق الثالثة بصورة صادقة وكاملة. وإلا فمن المحتمل أن تفقد مرة والى الأبد ثقة المجتمع الدولي بأسره.

وفي نفس الوقت، نلاحظ بارتياح الخطوات البناءة المتخذة من جانب حكومة أنغولا في الأسابيع الأخيرة والرامية إلى تعزيز عملية السلام. وتستحق هذه الأعمال، في رأينا، التشجيع الكامل من جانب المجتمع الدولي.

ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن نجاح تسوية سياسية يعتمد أولا وقبل كل شيء على الإجراءات الملموسة التي يتخذها الطرفان الأنغوليان. ونطلب إليهما اتخاذ خطوات حاسمة لجعل عملية السلام عملية لا رجعة فيها.

وإن المجتمع الدولي، من جانبه، يقدم إليهما مساعدة كبيرة ودعما عظيما. وإن بلدنا بوصفه عضوا في الدول الثلاث المراقبة وكذلك بوصفه بلدا مساهما بقوات في بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، يقدم إسهاما كبيرا في التسوية السلمية الأنغولية. وفي إطار هذه الجهود، ذهب وكيل وزير خارجية الاتحاد الروسي، السيد كولوكولوف، في ٤ شباط/فبراير إلى أنغولا وقدم رسائل شخصية إلى زعماء الطرفين الأنغوليين من رئيس الاتحاد الروسي، السيد بوريس يلتسين، وهو يواصل اتصالات نشيطة بهما للتعجيل بعملية السلام في أنغولا.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على كلماته الرقيقة الموجهة إليَّ.

السير جون وستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيدة الرئيسة، اسمحوا لي أولا وقبل كل شيء أن أنضم إلى الأعضاء الآخرين في الترحيب بكم لوجودكم في الرئاسة، ولا يمكن لأي فرد أن يقول ذلك بشعور من الارتياح أكبر من شعور الرئيس السابق. ولك ثقتنا الكاملة ودعمنا الكامل في الشهر الحالي.

وأود أيضا أن أشكرك، وأشكر الآخرين، على كلمات التقدير الكريمة جدا الموجهة إلى المملكة المتحدة لمهمتنا التي قمنا بها خلال شهر كانون الثاني/يناير.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا (بعثة التحقق الثالثة). وأود أيضا أن أشيد بعمل ممثله الخاص، السيد بيي، والدول المراقبة الثلاث لعملية السلام الأنغولية وللرجال والنساء الأعضاء في بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا الذين يبذلون الكثير لدعم عملية السلام في ظل ظروف تتسم بالتحدي.

إن بعثة التحقق الثالثة الآن في منتصف طريق بعثة السنتين المنصوص عليها في قرار هذا المجلس ٩٧٦ (١٩٩٥). وخلال ذلك الوقت، التزمت الأمم المتحدة التزاما كبيرا بتعزيز عملية السلام. وقد أسهم أكثر من ٣٧ دولة مختلفة بالأفراد في بعثة التحقق لبناء مناطق إيواء، وتطهير الطرق من الألغام المهددة للحياة وإصلاحها، ورفع معايير عمل الشرطة المدنية، وتعزيز احترام حقوق الإنسان.

وقد كان هذا جهدا دوليا حقا، ومما يرضي الحكومة البريطانية على نحو خاص أن تقوم كتيبة سوقية بدور رئيسي في إقامة الهياكل الأساسية لهذه المهام.

وقد ساعدت الحكومة البريطانية أيضا على نحو مباشر بتقديم المساعدة الإنسانية، التي جعلتها حيوية بالنسبة لأنغولا إطالة الصراع ثم التأخير في تنفيذ اتفاقات السلام. وحتى اليوم بلغ إجمالي قيمة هذه المساعدة من جانب الحكومة البريطانية إلى أنغولا ٤٠ مليون جنيه طوال السنوات الثلاث الماضية. وأقول هذا من أجل التأكيد على التزام بلدي بمساعدة أنغولا.

ونقطتي الثانية، مع ذلك، هي أنه يتعين على الأنغوليين أن يساعدوا أنفسهم. وإننا نتطلع إلى الطرفين أن يعملا الآن على الوفاء بالالتزامات التي اضطلعا بها. ونحن نشعر بالقلق لأنه بعد سنة من بعثة التحقق الثالثة، لا تزال هناك عناصر رئيسية من بروتوكول لوساكا لم تنفذ بعد. والحقيقة الواضحة أن

المجتمع الدولي لا يستطيع أن يقدم المساعدة إلى ما لا نهاية لعملية السلام التي لا يؤيدها الطرفان المعنيان تأييدا كاملا.

ومما يقلقنا على نحو خاص الوتيرة البطيئة لعملية إيواء قوات يونيتا. وبينما نتفهم أن ما يقرب من ٥٠٠٠ من القوات قد دخل الآن مناطق الإيواء، فإن هذا عنصر حيوي في عملية السلام ولا يزال يتعين تنفذه الحقيقي الجاد. ولن يوجد عذر إذا فشلت يونيتا في إيواء ٥٠٠ ١٦ من القوات بحلول شباط/فبراير كما وعدكم السيد سافيمبي علنا، سيدتي الرئيسة، خلال زيارتك لأنغولا في كانون الثاني/يناير من هذه السنة.

وفي ضوء تلك الخلفية، يسرنا أن نلاحظ علامة مشجعة أو علامتين مشجعتين خلال الأسابيع القليلة الماضية: فقد اتفق على جدول زمني جديد لتنفيذ عملية السلام في ٩ كانون الثاني/يناير، وإننا نحث كلا من الطرفين على التقيد به. ونرحب بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها حكومة أنغولا لتنفيذ التزاماتها بسحب قواتها من المواقع الهجومية، وبدء إيواء شرطة الرد السريع التابعة لها. ومن المشجع أيضا أن تعلن الحكومة عن إطلاق سراح جميع السجناء تحت سيطرتها. ويجب على يونيتا أن تتبع نفس الطريق. ونتوقع أن يعاد المرتزقة إلى وطنهم بسرعة كما وعدت الحكومة بذلك. وبالمثل، نتوقع أن ينفذ الاتفاق الخاص بإدماج قوات يونيتا في القوات المسلحة الأنغولية.

وأود أن أثير نقطتين إضافيتين - النقطة الأولى نقطة خاصة، والثانية ذات انطباق أعم. أولا، ضرورة أن يكون لعمليات حفظ السلام مثل بعثة التحقق الثالثة، قدرة إذاعية خاصة بها من أجل بث رسالة محايدة إلى جميع الأطراف المعنية في منطقة نشاطها، حقيقة مقبولة على نطاق واسع الآن. وإننا نشعر بخيبة الأمل لأن إذاعة بعثة التحقق الثالثة لم تنشأ حتى الآن على نحو سليم، رغم نداءات مجلس الأمن المتكررة إلى حكومة أنغولا بشأن هذا الموضوع. ونأمل أن يستجاب لرسالة المجلس، وأن تقدم الحكومة الأنغولية التسهيلات اللازمة للسماح لها بالعمل.

وثانيا، لا تزال المتأخرات المالية تتراكم في حساب بعثة التحقق الثالثة، وفي عمليات حفظ السلام بصفة أعم. وإذا أريد لعمليات حفظ السلام أن تتمكن من إنجاز ولاياتها فإنها يجب أن تتلقى الأموال بالكامل وفي الوقت المحدد. وإن العملية التي نناقشها اليوم حيوية بالنسبة لاستعادة السلم والاستقرار إلى بلد مزقته الحرب. يشكل الصراع في أنغولا تهديدا للسلام والأمن على نطاق أوسع في الجنوب الأفريقي. ومن المأساة أن تفشل بعثة الأمم المتحدة هذه بسبب عدم التزام أحد الطرفين. ومن المأساة أيضا إذا فشلت بسبب عدم توفر الأموال لدى الأمم المتحدة لتقديمها إليها.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على كلماته الرقيقة الموجهة إليّ.

السيد لادسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي، أولا، أن أقدم امتناني المخلص إلى السير جون وستون وإلى فريقه بأكمله، على رسائته خلال شهر كانون الثاني/يناير. ويقدم الوفد الفرنسي إليك، سيدتي الرئيسة، امتنانه مع تأكيد دعمه لك خلال رئاستك هذا الشهر.

لقد مرت أنغولا ونحن نقترب من نهاية القرن، بما هو دون شك أحد أشد صراعات الكوكب دموية. وإننا نتذكر قول الأمين العام قبل سنتين، عندما كانت الصحافة تركز اهتمامها على القارات الأخرى، إن ما يقرب من ١٠٠٠ شخص يموتون يوميا في أنغولا بمن فيهم النساء والأطفال. وكان هذا يحدث في بلد كان يشتهر، علاوة على ذلك، بكونه البلد الذي بث فيه أكبر عدد من الألغام في العالم.

وإن اتفاق السلام الموقّع في لوساكا في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ قد وضع نهاية للحرب. والتزم الطرفان بتنفيذ عملية معقدة تستهدف استعادة السلم والديمقراطية، وتسمح لأنغولا باستئناف طريقها صوب التنمية والتقدم.

وإن المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن قد أبدى اهتماما مستمرا بالحالة في أنغولا. وقد التزمنا بأن نؤيد بالكامل عملية السلام المتفق عليها من جانب الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي، بإرسال ما أصبح أكبر عمليات حفظ السلام في أفريقيا - حوالي من ٧٠٠٠

رجل نشيد بعملهم، بولاية شاملة. وقد التزم المانحـــون، من جانبهـــم، بتقديم مساعـــدة كبيـــرة للأنغوليين.

ولهذا يتوفر لأنغولا كل شيء لتحقيق النجاح اليوم. وتأمل الحكومة الفرنسية - وأسجل هنا أنها تتمنى أن تنضم بالكامل إلى الآراء المعرب عنها هنا من جانب رئاسة الاتحاد الأوروبي - بأن تكون الرغبة في أداء ذلك متوفرة. وهناك سبب وجيه للقلق إزاء عدم إحراز التقدم في تنفيذ عملية السلام، التي وصفها الأمين العام في التقرير المعروض علينا اليوم رغم أنه من الطبيعي، في رأينا، أنه بعد ٢٠ سنة من الحرب، لا يزال قدر من الريبة بين المتحاربين.

لقد كانت الحكومة الفرنسية تشعر بالقلق إزاء الأحداث التي وقعت في نهاية السنة الماضية، والتي أدت إلى زيادة التوتر بين حكومة أنغولا ويونيتا. ونسجل الالتزامات الجديدة المتخذة من جانب الطرفين ونتوقع أن يحترما تلك الالتزامات احتراما صارما. وقد لاحظت الحكومة الفرنسية أيضا أن السلطات في لواندا قد حاولت منذ ذلك الوقت إبداء حسن النية بتنفيذ نقاط أساسية معينة من اتفاق السلام: انسحاب القوات من المواقع الهجومية قرب مناطق إيواء قوات يونيتا، وإطلاق سراح السجناء، وبدء إيواء شرطة الرد السريع، ووقف الدعاية العدوانية وإلغاء العقود المتعلقة بالأفراد المنفيين.

وبالنسبة ليونيتا، نلاحظ التقدم المشجع المحرز في الساعات الأربع والعشرين الماضية فيما يتعلق بإيواء قواتها. إلا أن الأمر لا يزال يتطلب قيام جميع الأطراف ببذل جهود في هذا المجال. ويجب على يونيتا، بشكل خاص، ألا تعوق بعد الآن عملية الإيـــواء، ويجب أن تواصل العملية حتى نهايتها بأســـرع وقت ممكـــن. وتعتقد فرنسا أن من غير المقبول أن ترفض يونيتا التعاون مع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا في إتمام مهمة الإيواء، التي نرى أنها أساسية تماما.

علاوة على ذلك، هناك ما يبرر الترحيب بالتوقيع على اتفاق يحدد مستوى اشتراك يونيتا في القوات المسلحة الأنغولية الجديدة. لكن اتفاقا كهذا لن يكون له تأثير إذا لم تسمح قوات السيد سافيمبي أولا بأن ينزع سلاحها وبأن تدخل مراكز الإيواء، ومن ناحية أخرى، إذا لم تنسحب قوات الحكومة بعيدا بقدر كاف عن مناطق التجمع، وإذا ما سعت الى اغتنام فرصة نزع سلاح يونيتا. كما ينبغي ملاحظة أن الأمن لن يستعاد تماما في أنغولا حتى يكتمل تنفيذ برنامج نزع سلاح المدنيين وفقا لاتفاقات السلام، وحتى الآن لم يبدأ تنفيذ هذا البرنامج.

لقد قادت الأمم المتحدة عملية في موزامبيق توجت بالنجاح. وفي الصومال، منيت بفشل في ظروف نعرفها جميعا. وفي كلتا الحالتين، اعتمد النجاح أو الفشل على تنفيذ تدابير لنزع سلاح الأطراف. ونفس الشيء سينطبق في أنغولا. نزع سلاح المدنيين والمتقاتلين، وتجميعهم في مناطق محددة، واندماجهم في الحياة المدنية، وأخيرا تشكيل جيش وطني جديد، كلها - جنبا لجنب مع الإنشاء التدريجي لنظام سياسي قائم على المصالحة الوطنية - هي جوهر العملية وضمانات نجاحها.

ولذلك ، يجب على الأطراف هنا أن تقوم بما هو مطلوب لاستعادة الثقة المتبادلة. ويجب أن تثبت رشدها ومسؤوليتها حتى تبني مستقبلها على أسس مستقرة وفقا للمبادئ الديمقراطية. وعندما تتحقق تلك الشروط سيكون المجتمع الدولي قادرا على تقديم دعمه الكامل لانتعاش البلد. وستستأنف أنغولا شغل مكانها الصحيح على القارة الافريقية.

لهذه الأسباب تعتقد فرنسا أنه يجب على المجتمع الدولي أن يظل حذرا. ونحن نرى أن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لمدة ستة أشهر قد لا يرسل إشارة واضحة بالقدر الكافي من المجلس. ولذلك، نفضل أن تمدد ولاية عملية الأمم المتحدة لمدة ثلاثة أشهر فقط، الأمر الذي يتيح لمجلس الأمن أن يعيد دراسة الحالة بحلول ٨ أيار/مايو، وبخاصة فيما يتعلق بالتقدم المحرز في نزع السلاح وإيواء القوات.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل فرنسا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد فلوسوفيتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): السيدة الرئيسة، اسمحي لي بأن أبدأ بياني بتهنئتك، بمناسبة توليك رئاسة المجلس لشهر شباط/فبراير. ونحن واثقون بأنك - بخبرتك الواسعة ومهاراتك الدبلوماسية وبالتزامك - ستقودين أعمال

هذه الهيئة بنجاح. واسمحي لي بأن أؤكد لك تعاون وتأييد الوفد البولندي الكاملين.

وأود أيضا أن أعرب عن التحية لسلفك، السفير السير جون وستون، على الكفاءة الرائعة والأسلوب الفعال الذي ترأس به المجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير.

أود أن أبين أن بولندا تؤيد تمام التأييد البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

ويشعر الوفد البولندي بالامتنان للأمين العام على تقريره الشامل المفصل عن أنغولا. كما نشكر ممثله الخاص، السيد بلوندين بييه.

إننا نلاحظ مع الأسف أن المعلومات المتعلقة بالحالة في أنغولا، الواردة في تقرير الأمين العام وتلك التي عدت بها، سيدتي الرئيسة، الى المجلس من زيارتك لأنغولا، تزيد من قلقنا وتستدعي التفكر العميق الجاد في مستقبل اشتراك الأمم المتحدة في أنغولا.

قبل عام، أعلن المجلس، في قراره ٩٧٦ (١٩٩٥)، عزمه على إنهاء مهمة بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا بمجرد تحقيق أهداف بروتوكول لوساكا وفقا للجدول الزمني المرفق به. وأعرب المجلس أيضا عن توقعه بأن تكمل هذه المهمة بحلول شهر شباط/فبراير ١٩٩٧. ونتيجة للانتكاسات الخطيرة التي وقعت مؤخرا في عملية السلام غيرت الأطراف المعنية الجدول الزمني الأصلي. والاتفاق الذي تـُوصل إليه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بشأن جدول زمني جديد يعد في رأينا تطورا سارا، إلا أن الأمر يتطلب الآن - في ضوء أداء الأطراف في الماضي - أكثر من مجرد إعلانات. والواقع أن مستقبل عملية السلام في أنغولا ذاته، وكذلك استمرار اشتراك المجتمع الدولي، مشروطان برغبة الطرفين وقدرتهما على استئناف تنفيذ التزاماتهما.

في المقام الأول، ينبغي التعويض عن التأخير الخطير في عملية إيواء القوات، وينبغي أن تنفذ الاتفاقات ذات الصلة تنفيذا تاما. ويونيتا هي أول من نوجه إليه كلامنا في هذا الشأن.

ولما كان إيواء قوات يونيتا يشكل واحدا من العناصر الأساسية لعملية السلام، فإننا نشعر بقلق خاص نتيجة الابطاء الممتد من جانب يونيتا في بدء القيام بشكل جاد بعملية إيواء واسعة النطاق مستمرة يمكن التحقق منها لقواتها وفقا للجدول الزمني الجديد المتفق عليه. ووفقا للتقارير الأخيرة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، التي وصلتنا حتى صباح أمس، بلغ عدد أفراد قوات يونيتا المسجلين ٦٠٠ ٣ فرد فقط بدلا من ٥٠٠ ١٦ فرد، أعلن السيد سافيمبي أنه سيتم إيواؤهم في مناطق الإيواء بحلول ٨ شباط/فبراير. ومما يزعجنا عدم تقديم يونيتا تعاونها التام للبعثة في مهمتها بالمساعدة في عملية الإيواء. وما أذيع عن إزالة يونيتا بطريقة غير مشروعة لـ ٨٠٠ خيمة من مراكز الإيواء يضيف المزيد الى هذه الصورة. واسمحوا لي أيضا بأن أؤكد أن مصداقية يونيتا لن تتعزز بإدخال مدنيين غير مسلحين الى مناطق الإيواء بدلا من الجنود.

ونلاحظ أيضا أن يونيتا لم تفرج عن جميع السجناء المسجلين لدى لجنة الصليب الأحمر الدولية، على النحو المنصوص عليه في الاتفاقات ذات الصلة.

ويونيتا، بعدم وفائها بالجدول الزمني المتفق عليه بشكل كبير، إنما تعرض للخطر عملية السلام في أنغولا كلها بل في الواقع ومستقبل ذلك البلد. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن التوترات القائمة في أنغولا تهدد بشكل متزايد السكان المدنيين، كما أنها تحد بشكل خطير من إمكانيات تقديم المساعدة الإنسانية.

ونتوقع من مجلس الأمن أن يرصد عن كثب تنفيذ التفاهمات التي تـُوصل إليها في اجتماع وفد حكومي مع زعماء يونيتا في بيلوندو يوم ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وكذلك الوفاء بالوعود باستئناف إيواء قوات يونيتا، التي قطعها مؤخرا السيد سافيمبي. وأي إبطاء آخر في اتخاذ الإجراء الضروري سيؤثر بالتأكيد على موقف المجتمع الدولي من الحالة في أنغولا، وقد يؤدي بالتالي الى النظر في انسحاب الأمم المتحدة من ذلك البلد.

وبعد أن قلت هذا، لا يزال الوفد البولندي يرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي، في هذه المرحلة الخاصة، أن يواصل تأييده لعملية السلام في أنغولا، وبالرغم من أن

نتيجة العملية تعتمد على النهج الذي يتبعه الأنغوليون أنفسهم، وعلى وجه الخصوص أفراد يونيتا، وعلى العمل الذي يقومون به. وكل ما يمكن للعالم الخارجي أن يفعله هو تسهيل مساعيهم. ونحن نتوقع أن توفر لنا المناقشات الحالية في مجلس الأمن التوجيه الضروري لتناول الحالة في أنغولا بطريقة أكثر فعالية.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل بولندا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد عواد (مصر): يود وفد مصر أن يعرب عن تهنئته لكم بتولي رئاسة المجلس وعن الثقة في أن قدراتكم الدبلوماسية المعروفة سوف تعينكم على الاضطلاع بمسؤوليات الرئاسة خلال الشهر الحالي على الوجه الأكمل. كما نود أن نعرب عن تقديرنا لسعادة السفير السير جون وستون والوفد البريطاني على الأداء الرفيع الذي اتسمت به الرئاسة البريطانية للمجلس خلال الشهر الماضي.

إن تناول مجلس الأمن اليوم للأوضاع في أنغولا يعكس الاهتمام البالغ الذي يوليه المجتمع الدولي للأزمة في هذا البلد الأفريقي الشقيق. لقد استمر دعم المجتمع الدولي لجهود إحلال السلام في أنغولا طوال السنوات العشرين الماضية رغبة منه في إنهاء أطول حرب أهلية شهدتها افريقيا واستبدال حالة الشك وعدم التعاون التي اتسمت بها علاقات الأطراف المعنية بعلاقات أخرى قائمة على التعايش والمصالحة والاستعداد للتضحية في إطار الوطن الواحد.

وإذا كانت تطلعات المجتمع الدولي وآماله قد صادفتها المصاعب طوال السنوات الماضية نتيجة لاستمرار النزاع، فإن دعم المجتمع الدولي لأنغولا لم يتوقف سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو في مجال المساعدات الإنسانية.

لقد أطلع وفد مصر على تقرير الأمين العام حول الوضع في أنغولا، ونود أن نعرب عن تقديرنا لجهود الأمين العام ومبعوثه الخاص ولبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا خاصة وأنهم يؤدون مهامهم في ظل ظروف صعبة وأجواء متغيرة وغير مواتية.

ويود وفد مصر أن يشير في هذا الصدد الى أن القلق لا يزال يساورنا إزاء ما تضمنه تقرير الأمين العام من استمرار التوتر والشكوك وانعدام الثقة وما نتج عن ذلك من تعثر في تنفيذ الالتزامات التي قطعها الطرفان على أنفسهما في إطار اتفاق لوساكا: التزامات مثل الوقف التام لجميع الأنشطة العسكرية وإتمام الإفراج عن المسجونين ووقف الحملات الدعائية المعادية واستئناف يونيتا لعملية إيواء القوات في الثكنات وسحب القوات الحكومية الى ثكناتها. ونشير هنا بوجه خاص الى قلقنا المتزايد إزاء عدم اتخاذ يونيتا للخطوات اللازمة لدفع عملية المصالحة قدما متذرعة حينا بالتهديدات الموجهة لقواتها في بعض المناطق، وحينا آخر بعدم استعداد بعثة الأمم المتحدة لبدء عملية إيواء القوات في الثكنات.

وإذا كان اتفاق ١٢ كانون الثاني/يناير الماضي الذي تعهد فيه الطرفان بقبول جدول زمني جديد لتنفيذ ما تم التفاهم حوله، إذا كان هذا الاتفاق يشكل علامة مشجعة على الطريق، فإننا ننتهز الفرصة لنؤكد أهمية التزام الطرفين بجدية بكل ما تعهدا به حتى يستمر سعي المجتمع الدولي لإرساء السلام والاستقرار في أنغولا قويا كما هو عليه الآن.

إننا نحيي الحكومة الأنغولية على قرارها الإفراج عن المسجونين وكذا إنهائها لعقود عمل الخبراء الأجانب العاملين بجيشها كبادرة على حسن النوايا ونناشدها اتخاذ الترتيبات الضرورية لتمكين الإذاعة المستقلة لبعثة الأمم المتحدة بدء بثها. كما أننا نحثها على تقديم كل الضمانات الأمنية المطلوبة لهيئات الإغاثة الإنسانية وموظفيها حرصا على استمرار تدفق المعونات بشكل فعال.

كما أننا نوجه نداء الى يونيتا وزعيمها د. سافيمبي ونقول إن أنظار العالم متجهة الى قيادات يونيتا التي نتوقع منها الالتزام بكل التعهدات وعلى رأسها تجميع مقاتليها ونزع أسلحتهم وفقا للجداول الزمنية التي يتفق عليها. وفضلا عن ذلك نطالب يونيتا أيضا بالإسراع بالإفراج عن المسجونين السياسيين وتقديم ضمانات أمنية حقيقية لموظفي هيئات الإغاثة الإنسانية بما فيها إزالة أية قيود على تحركاتهم في المناطق التي تسيطر عليها، وأخيرا، وقف البرامج

الإذاعية التي تحث على الفرقة وتعمق الخلافات داخل الوطن الواحد.

لقد جاء في الفقرة ١٧ من تقرير الأمين العام أنه "لا تزال إزالة الألغام والتحقق من وجود الألغام وتشييد الطرق والجسور من المهام الصعبة التي تؤثر في كثير من جوانب عملية السلام في أنغولا".

ولا شك أن الحرب الأهلية في أنغولا أدت الى نشر الألغام بطريقة عشوائية في شتى أنحاء البلاد وهي مشكلة لا تخص أنغولا وحدها لأن هناك دولا عديدة تعاني منها في العالم الثالث من بينها مصر، وهي مشكلة يتعين على كل الأنغوليين التعاون مع بعثة الأمم المتحدة لاحتواء آثارها. وفي هذا الإطار فإننا نشيد بقيام البعثة بإنشاء مركز للتدريب على إزالة الألغام وإعداد مجموعة من الخبراء لهذا الغرض.

ونأمل أن تشهد المرحلة المقبلة تقدما حقيقيا يثبت للمجتمع الدولي أن إقرار السلام في أنغولا ليس بالأمل البعيد وربما يكون بداية جديدة لإعادة إعمار البلاد وبدء التنمية الاقتصادية التي تأخرت كثيرا.

وأخيرا، فإن وفد مصر يؤيد مد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا على النحو الذي يمكنها من القيام بمهامها على الوجه الأكمل. كما نرجو أن تصلنا تقارير ومعلومات من الأمين العام بشكل دوري عن تطور الأوضاع في هذا البلد الافريقي الشقيق.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل مصر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد لوبيز داروزا (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): باسم وفد غينيا - بيساو، أود أولا أن أتقدم إليكم، سيدتي، بخالص التهاني على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. وإذ نعلم مهارتكم واقتداركم في الشؤون الدولية، فإننا مقتنعون بأن عملكم سيتكلل بالنجاح. ويود وفد بلدي أن يؤكد لكم تعاونه التام في اضطلاعكم بمهامكم.

كما نؤيد أن نتقدم بأخلص الشكر للسفير جون وستون من المملكة المتحدة على الطريقة الرائعة التي أدار بها أعمال المجلس في شهر كانون الثاني/يناير.

وفيما يتعلق بالمسألة المعروضة على المجلس اليوم، فإن غينيا - بيساو تود أن تعرب عن الشكر للأمين العام على تقريره (S/1996/75) عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. وهذا التقرير، الذي هو موضع اهتمام خاص من جانب وفد بلدي، يشير الى عدد من جوانب تنفيذ بروتوكول لوساكا الذي وقعته حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا بغية استعادة السلام والمصالحة الوطنية في هذا البلد الصديق والشقيق لغينيا - بيساو والذي يتشاطر وبلدي تراثا لغويا وثقافيا عريقا ويرتبط معه بعلاقات تعاون وإخاء ممتازة.

لقد سجلت أحداث التاريخ وتقلباته للشعبين ماضيا مشتركا. وفي منتصف القرن الخامس عشر دخل اثنان من الملاحين البرتغاليين القارة الافريقية. فوصل نونيس تريستاو خليج غينيا في عام ١٤٤٦ ووصل ديوغو طاو الى أنغولا عن طريق نهر الكونغو عام ١٤٨٧. ومنذئذ صهرت قوة الأحداث التاريخية علاقة ثقافية بين هذين الشعبين، ورسمت لهما مصيرا مشتركا، في المكان والزمان، في بحثهما عن أفق جديد.

وبعد أكثر من ٥٠٠ سنة اندلع صراع مسلح كعمل من أعمال المقاومة الثقافية ضد الدولة الاستعمارية في أنغولا عام ١٩٦٢. وفي غينيا - بيساو في عام ١٩٦٣، بغية نيل الاستقلال وتحرير شعبينا. وأعلنت غينيا - بيساو استقلالها في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٣، وأعلنت أنغولا استقلالها في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ عقب توقيع اتفاق ألفور.

واليوم، وبعد مرور أكثر من ٣٠ عاما على هذه المقاومة الثقافية، تأتي صدفة تاريخية أخرى لتضع غينيا - بيساو في صفوف أعضاء مجلس الأمن لكي تناقش الحالة في أنغولا التي لا تزال محرومة من السلام والهدوء.

ولا حاجة بنا الى أن نعيد التأكيد في هذه المرحلة على الأهمية التي نوليها للمسائل المتعلقة بأنغولا، وعلى مدى التزامنا بكل ما يعنيها، حيث أن بلدي، في مناسبات عديدة وظروف مختلفة، أبدى قلقه وكرر الإعراب عن استعداده للبحث عن سلام دائم في أنغولا. وبهذه الروح شاركنا منذ البداية في عدد من

عمليات حفظ السلام في أنغولا؛ ونحن نؤكد من جديد استعدادنا لمواصلة مشاركتنا اذا اقتضت الضرورة.

إن الخطى الوئيدة التي يمضي بها تنفيذ عملية السلام في أنغولا تشكل مصدر قلق عميق لغينيا - بيساو. وعدم احترام بروتوكول لوساكا، بما أعقبه من استئناف الأعمال العدائية العسكرية، يلحق ضررا بالغا بمصداقية هذه العملية في أعين المجتمع الدولي، ويحطم آمال الشعب الأنغولي الذي أصبح اليوم يحتاج الى الهدوء أكثر من أي وقت مضى. وأخيرا، نلاحظ مع الارتياح التدابير الإيجابية التي اتخذتها الحكومة الأنغولية مؤخرا، وبصفة خاصة الإفراج عن السجناء وإعادة الخبراء العسكريين الى الوطن، وسحب القوات المرابطة بالقرب من مناطق الإيواء التابعة ليونيتا، وبدء عملية إيواء شرطة الرد السريع، وفقا لبروتوكول لوساكا.

ونطلب الى منظمة يونيتا أن تتصرف بالمثل، باستئناف إيواء قواتها وتحرير جميع السجناء، وأن تتعاون بالكامل مع بعثة التحقق الثالثة، وأن تحجم عن الأعمال العدائية وأعمال الترهيب الموجهة ضد أفراد البعثة. ويحدونا الأمل في أن يحترم الموعد المستهدف، وهو ٨ شباط/فبراير، لإيواء ٥٠٠ ١٦ جندي، حسبما وعد به السيد سافيمبي.

على الرغم من الانتكاسة التي شهدتها العملية، نلاحظ أن الطرفين أبديا تصميمهما الراسخ على مواصلة مشاوراتهما لإحلال السلام بعد وضع جدول زمني جديد لتنفيذ الاتفاقات المبرمة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر. وهذه المبادرة تستحق تأييدنا التام، ونحن نحث الطرفين على احترام الاتفاقات احتراما تاما. كما نرحب بالقرار الذي اتخذته الحكومة ويونيتا بخصوص إنشاء فريق لمنع نشوب المنازعات، يضم ممثلين عسكريين رفيعي المستوى من الطرفين. وفي هذا السياق، نرحب بحرارة بعقد اجتماع بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي لإعادة إرساء مناخ من الثقة والمصداقية في هذه العملية.

بالنظر الى الطابع المعقد لتنفيذ اتفاق السلام في أنغولا، يوجه وفد بلدي نداء عاجلا الى أشقائنا الأنغوليين بأن يمتثلوا بدقة لوقف إطلاق النار، وأن يحجموا عن إتيان أية أعمال قد تعرض تطور العملية الجارية للخطر. كما نشجع الطرفين على الإسراع بعملية إزالة الألغام لإتاحة التنقل على نطاق واسع في كل أنحاء البلاد، مما يمكن من عودة اللاجئين والمشردين. ونطلب الى المجتمع الدلي أن يدعم خطط إزالة الألغام في أنغولا.

وفيما يتعلق بقضية حقوق الإنسان، أحاط وفد بلدي علما بالحلقة الدراسية التي نظمتها الحكومة بمساعدة بعثة التحقق الثالثة، ويرحب بالنتائج التي خلصت إليها بشأن المسائل المتصلة باحترام حقوق الإنسان. وبالنسبة للجانب الإنساني نلاحظ مع الأسف أن الحالة قد تدهورت في المناطق الخاضعة لسيطرة يونيتا بسبب بعض القيود المفروضة على نقل المساعدة، وعلى أفراد المنظمات غير الحكومية الذين تعرضوا في بعض الحالات للمضايقات والاحتجاز. ومع ذلك، يسرنا أن نعلم أن يونيتا بدأت الآن تعيد النظر في موقفها، ووعدت بتسهيل عمل المنظمات الإنسانية.

أما الحالة الاقتصادية في أنغولا فينبغي أيضا أن تكون موضوع اهتمام خاص من جانب المجتمع الدولي في ضوء طبيعتها الخاصة التي تتسم بحرب مخربة دامت أكثر من ٣٠ عاما، دمرت هياكل البلد الأساسية برمتها، وأحدثت خللا في نظامه الاقتصادي. ويتعين على المؤسسات المالية الدولية والبلدان المانحة أن تحترم الالتزامات التي قطعتها على أنفسها في مؤتمر المائدة المستديرة الذي انعقد في بروكسل في أيلول/سبتمبر الماضي بغية ضمان توطيد السلام والمصالحة الوطنية في أنغولا.

وفي الختام، يود بلدي أن يشكر جميع البلدان والمنظمات الدولية التي تعمل معا من أجل إعادة إحلال السلام وتحقيق المصالحة في أنغولا، وبالذات الدول المراقبة الثلاث، وكذلك البلدان الافريقية التي لم تأل جهدا في هذه العملية. كما لا يفوتنا أن ننوه بالجهود الجبارة التي بذلتها الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص الالتزام الدؤوب الذي يبديه أميننا العام وممثله الخاص وجميع أفراد بعثة التحقق الثالثة.

وفي ضوء الدور البالغ الأهمية والجدير بالثناء العاطر الذي ما فتئت تضطلع به بعثة التحقق الثالثة في

أنغولا لإعادة إرساء السلام وتحقيق المصالحة، توصي غينيا - بيساو بتمديد ولاية هذه البعثة.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل غينيا - بيساو على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد ويبيسونو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدتي الرئيسة، أود بادئ ذي بدء أن أتوجه إليك بتهانئ وفد بلدي على توليك رئاسة المجلس لشهر شباط/فبراير. وإنني على ثقة بأن المجلس، بفضل حكمتك وتوجيهك، سيتصدى بنجاح للتحديات التي تنتظره. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا العميق للمثل الدائم للمملكة المتحدة، السير جون وستون، على إدارته الممتازة لأعمال المجلس أثناء شهر كانون الثاني/يناير.

كما يعرب وفد بلدي عن عميق تقديره للأمين العام على تقريره الشامل (S/1996/75) المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، والمتعلق ببعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. ويؤمن وفد بلدي بأن التقرير يزودنا بمعلومات هامة تتعلق بالجوانب السياسية والعسكرية والإنسانية والمالية والاقتصادية والاجتماعية للحالة في أنغولا، وهي معلومات ستكون في رأينا ذات قيمة لا تقدر بثمن في مناقشتنا الخاصة بمستقبل بعثة التحقق الثالثة. وفي هذا السياق، نود أن نعرب عن امتناننا للممثل الخاص للأمين العام، السيد أليون بلوندين بيي على جهوده الدؤوبة للتوصل الى حل سلمي للأزمة المأساوية القائمة في أنغولا. كما نشيد برجال ونساء بعثة التحقق الثالثة على مساهماتهم البارزة في خدمة السلام في ظل ظروف صعبة.

كما أننا ممتنون للفرصة التي يتيحها هذا الاجتماع لتوسيع المناقشة بالتماس المدخلات القيمة والبناءة التي توفرها العضوية العامة للأمم المتحدة، والتي تلزم المجلس كيما يتخذ القرار الملائم. وهذا ما يجعل وفد بلدي على ثقة بأن مناقشتنا اليوم ستكون مثمرة ومفيدة.

وإن وفدي، بعد أن درس بعناية تقرير الأمين العام، لا يسعه إلا أن يعرب عن أسفه إزاء استمرار النزاع في أنغولا على الرغم من الجهود الحقيقية والصبورة التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل إرساء الأساس للتوصل الى تسوية سياسية. ومما يثير الإحباط لدى وفدي أن يشهد نمطا مقلقا نجد فيه أن التقدم يفسح المجال بسرعة لتجدد أعمال القتال في نزاع ما برح قائما منذ أمد طويل. وإن الطرفين نفسيهما يخضعان لضغط تقديم سبب منطقي لمواصلة القتال الذي يمزق البلاد ويزهق الآلاف من الأرواح.

ونحن نشعر بخيبة الأمل بسبب التردد المستمر من جانب الطرفين في تنفيذ بروتوكول لوساكا بالكامل، والذي نرى أنه لا غنى عنه لبلوغ هدف تحقيق تسوية سياسية. وفي هذا الصدد، يحث وفدي الطرفين بقوة على الالتزام من جديد بأحكام بروتوكول لوساكا، مع إيلاء اهتمام خاص لفض اشتباك القوات، ونزع سلاح المدنيين وإيواء قوات يونيتا. وندعو قائدي الطرفين الى تجاوز الخلافات الشخصية القائمة بينهما وإلى القيام دون مزيد من التأخير بالتحلي بالإرادة السياسية اللازمة لإعادة عملية السلم الى مسارها. وفي رأينا المدروس أن أي تأخير في هذا الصدد سيلحق الضرر بتنفيذ الجوانب الأساسية الأخرى من عملية السلام، بما فيها مسألة تقاسم السلطة بين الأطراف الرئيسية في النزاع.

وبينما تعطينا الحوادث التي وقعت مؤخرا في أنغولا سببا كافيا للتشاؤم، فإننا نلاحظ مع ذلك أنه جرى مؤخرا اتخاذ بعض الخطوات الهامة لتصحيح الوضع وإنعاش عملية السلام. ووفدي يحث الطرفين بشكل خاص على الوفاء بالتزاماتهما ومسؤولياتهما بموجب الاتفاق المبرم في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ الذي يحدد جدولا زمنيا جديدا لتنفيذ بروتوكول لوساكا. كما نرحب بالخطوات التي اتخذتها حكومة أنغولا لوقف العمليات الهجومية؛ وسحب قواتها من المواقع الهجومية القريبة من مناطق إيواء قوات يونيتا؛ والإفراج عن جميع السجناء المسجلين لدى لجنة الصليب الأحمر الدولية؛ والبدء بإيواء شرطة الرد السريع؛ وإنهاء استخدام الأشخاص من خارج البلاد. وهذه خطوات رئيسية صوب السلام.

ويلاحظ وفدي النية المعلنة لمنظمة يونيتا والتزامها بإيواء ٥٠٠ ١٦ جندي من قواتها بطريقة سريعة وشاملة. ولا بد لقيادة يونيتا أن تفي بهذا الالتزام، ويجب أن تفرج فورا عن جميع السجناء المتبقين لديها.

ويلاحظ وفدي أيضا أن حكومة أنغولا ويونيتا اتفقتا على إنشاء "فريق لمنع نشوب المنازعات" يرمي الى منع حدوث انتهاكات لوقف إطلاق النار. ولكن وفدي، كما كان في الماضي، يتوخى الحذر إزاء هذه الاتفاقات، بسبب الهوة القائمة بين البيانات التي يدلي بها الطرفان وواقع التزامهما الفعلي بعملية السلام. ولذلك نسلط الضوء على الأهمية التي يعلقها المجلس على رصد الإجراءات التي يتعهد الطرفان باتخاذها وعلى الإجراءات التي يتخذانها فعلا.

ويعتقد وفدي أن بوسع الطرفين أن يحسنا آفاق السلم بقدر كبير بالبدء بالتفاوض بحسن نية. وهذا من شأنه أن يعطيهما المصداقية وأن يوفر بيئة مؤاتية لبناء الثقة. ونرى أيضا أنه لا يمكن تحقيق السلم على المدى الطويل دون التعجيل بعمليتي الإيواء ونزع السلاح. ولذلك ندعو الطرفين الى البدء بالعمليات والإجراءات التي تيسر تنفيذ هذين العنصرين الأساسيين.

وفي هذا الصدد، نود أن نذكر الطرفين بأن المجتمع الدولي لا يمكنه التغاضي عن أية تأخيرات جديدة أو التسامح معها.

ونحن على وعي عميق بالترابط الوثيق بين الجوانب المختلفة لعملية السلام وإعادة تنشيط الاقتصاد الأنغولي. فأنغولا ستحتاج الى وجود دولي مستمر، بما في ذلك قوات لحفظ السلام، وإلى مساعدة المنظمات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل البناء على أساس التقدم المحرز حتى الآن. وهذه المساعدة لن تأتي إلا إذا قام الطرفان بالوفاء بصدق بالتزاماتهما المنصوص عليها في بروتوكول لوساكا.

ومع أن وفدي يتفهم بالكامل مشاعر الإحباط المتزايدة لدى المجتمع الدولي، فإنه لا بد لنا في ضوء البدائل أن نحث جميع مَن لديهم القدرة على المساهمة أن يقدموا ما في وسعهم كي يتسنى لعملية مساعدة أنغولا في بناء نفسها أن تبدأ. إن إعادة بناء أنغولا لن تتحقق بالتخلي عن ذلك البلد؛ بل على النقيض من ذلك، إنها لن تتحقق إلا من خلال العمل الشاق والمثابرة.

وفي الختام، وفي ضوء هذه الاعتبارات، يعتقد وفدي أنه لا يزال يتعين على الطرفين في النزاع القيام بالكثير من أجل حسم جميع المسائل المتبقية بطريقة سلمية. وإذ نضع في اعتبارنا أن مساعدة المجتمع الدولي لا يمكن أن تستمر الى ما لا نهاية، فإن وفدي يحث الطرفين بقوة على السعي الى تحقيق تقدم ملموس في عملية السلام وإبداء الإرادة السياسية الأصيلة لتحقيق المصالحة الوطنية بما يتفق وأهداف هذه العملية.

وإطالة هذا الصراع لن تؤدي إلا الى إيذاء شعب أنغولا، الذي حـُرم منذ أمد طويل من فرصة العيش في سلام وتنمية اقتصاده.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل اندونيسيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد ليغويلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): سيدتي الرئيسة، يود وفد بوتسوانا أن يتقدم إليك بالتحية بمناسبة توليك رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ومما يبعث على إعجابنا العميق قيامك، استعدادا لتوليك المسؤوليات الجسيمة لهذا المنصب، بزيارة عدد من البؤر الساخنة في افريقيا والتهديد بالويل والثبور، إذا جاز القول. إن هذه الزيارات تعبر عن اهتمام الولايات المتحدة وعزمها على إيجاد الحلول لحالات الصراع في افريقيا والتي، للأسف، تمثل الجزء الأكبر من برنامج عمل المجلس لهذه الأيام. وأود أن أؤكد لك، سيدتي الرئيسة، على كامل دعم وفدي لك وتعاونه معك خلال رئاستك.

واسمحي لي أيضا أن أشيد إشادة حارة بسلفك، السير جون وستون، وبوفده، على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال المجلس في شهر كانون الثاني/يناير. إن رئاسة السير جون ستدخل في سجلات مجلس الأمن بوصفها أنجح رئاسة اتسمت بالقانون والنظام.

ويرحب وفدي بأن المجلس يقوم بدراسة تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا في هذه الجلسة الرسمية العلنية. وبعد يومين، أي في ٨ شباط/فبراير ١٩٩٦، ستكون بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا قد بلغت من العمر

عاما واحدا. وأهم إنجازات هذه الفترة هو أن مناخا من الهدوء قد ساد في جميع أنحاء أنغولا، بعد ما يقرب من عقدين من الحرب.

لقد كان بروتوكول لوساكا وسريان مفعول وقف إطلاق النار تطورين بالغي الأهمية بالنسبة لشعب أنغولا بشكل خاص والجنوب الأفريقي بشكل عام. ففي هذه السنة وطد الموزامبيقيون مكاسب السلام. وفي جنوب افريقيا أودع الفصل العنصري في متحف التاريخ، حيث اتخذ مجتمع ديمقراطي لا عرقي بفخر مكانه المشروع في أسرة الأمم. وهكذا كان الجنوب الافريقي يدخل مرحلة من الأمل والتوقعات الكبيرة. وللأسف، أن شعب أنغولا لا يزال يواجه التحدي الصعب لتحويل ذلك الأمل الى واقع.

ولما كان الوقت قد حان لاستعراض ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، فإن من الواجب أن تتاح الفرصة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة للإسهام في هذه المناقشة الهامة. إن أعضاء المجتمع الدولي يتابعون ويرصدون عن كثب التطورات الجارية في أنغولا، ونأمل أن نستفيد في هذا الاجتماع من آراء وأفكار البعض منهم فيما يتعلق بتنفيذ بروتوكول لوساكا.

وقد كان وفد بوتسوانا واحدا من الوفود التي دعت إلى الوزع السريع لحفظة السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا في العام الماضي. فعلنا ذلك انطلاقا من إيماننا الراسخ بأن حضور المجتمع الدولي في أنغولا لا بد أن يكون له دور حيوي في تهيئة الظروف في ذلك البلد لتنفيذ بروتوكول لوساكا واتفاقات السلام. وقد انقضت سنة تقريبا على وجود البعثة في أنغولا، ونحن على ثقة بأن تواجدها يسهم إسهاما ليس بالضئيل في إضفاء الاستقرار على الحالة في ذلك البلد الذي أنهكته الحرب عن طريق إنفاذ وقف إطلاق النار الذي ما زال ساريا ونحمد الله على ذلك. لذلك فإن بوتسوانا مقتنعة بأن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا تسهم إسهاما هاما في عملية السلام في أنغولا، ونثني على الرجال والنساء العاملين فيها على عملهم الممتاز في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

بيد أن وفدي لا يزال يشعر بالقلق البالغ، ففي الواقع لا يزال بروتوكول لوساكا لم ينفذ في عدد من المجالات الأساسية، وذلك على الرغم من مرور سنة على بدء بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا وبلوغ بعثة حفظ السلام في أنغولا قوامها المأذون به تقريبا. وهذه تذكرة دائمة بأن عملية السلام لا تزال هشة. ويوضح تقرير الأمين العام بشكل صائب أن

> "عملية إيواء قوات يونيتا، وهي من العناصر الأساسية في العملية السلمية، لم تحرز أي تقدم يذكر." (S/1996/75، الفقرة ١٤)

إن إيواء قوات يونيتا، أمر أساسي حقا بالنسبة لعملية السلام إذ سيكون له أثر مفيد على مجالات أساسية أخرى مثل إنشاء الجيش الوطني وإنهاء الهجمات العسكرية وعودة وإعادة توطين اللاجئين والمشردين داخل البلد. ينبغي للمجتمع الدولي أن يمارس الضغط على الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا لكي يبدي، بالأفعال لا الأقوال التزامه بعملية السلام. وينبغي أن يقوم بإيواء قواته وفقا للتعهد الذي قطعه السيد سافيمبي، كما جاء في الفقرة ١٥ من تقرير الأمين العام. ويجب عدم التغاضي عن أية تأخيرات أخرى نظرا الى أنها ستشكل خطرا على المكاسب التي تم إحرازها في السنة الماضية. ويجب أن يقف المجلس وقفة رجل واحد في إرسال رسالة قوية إلى يونيتا بأن المماطلة والتسويف لا يمكن قبولهما.

ونرحب بافراج حكومة أنغولا عن جميع السجناء الذين تحتجزهم وانسحاب القوات المسلحة الأنغولية من بيدرا دو اليماو والبدء في إيواء شرطة الرد السريع وإنهاء العقود مع "اكزيكيوتيف اوتكمز". هذه خطوات إيجابية من جانب حكومة أنغولا ينبغي للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا أن يقابلها بالمثل.

وتلاحظ بوتسوانا أن حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا قد توصلا مؤخرا إلى اتفاق حول جدول زمني جديد بتنفيذ بروتوكول لوساكا. كما نلاحظ إنشاء "فريق منع نشوب المنازعات"، الأمر الذي ينبغي أن يمكن السلطات العسكرية، وخاصة القادة الميدانيين، من نزع فتيل التوترات والقضاء على انتهاكات وقف إطلاق النار. ويجب على الأنغوليين أنفسهم أن يبذلوا الجهد من أجل إزالة

احتمالات استئناف الأعمال العدائية. ومن الأهمية أن يدرك الأنغوليون أن المجتمع الدولي لن يحكم عليهم على أساس الاتفاقات التي يدخلون فيها بمحض إرادتهم فحسب بل سيحكم عليهم أيضا على أساس امتثالهم لهذه التعهدات وقيامهم بذلك في الوقت الملائم.

إن حوادث الاغتيال والاختطاف والنهب والابتزاز المشار إليها في الفقرة ٢٥ من تقرير الأمين العام ينبغي عدم السماح باستمرارها دونما عقاب، وإلا أصبحت من الملامح الدائمة للحياة في أنغولا. إن نزع سلاح السكان المدنيين مجال ذو أولوية وينبغي مزاولته بنشاط. وكما يوضح التقرير فإن المجموعات الضعيفة في المجتمع هي التي تقع ضحية العناصر الاجرامية، ولا ينبغي أن ينسى أبدا أن المواطنين الأنغوليين العاديين هم الذين تحملوا وطأة الحرب. ومن غير المقبول أن يتعرضوا لهذه الأعمال غير الإنسانية حتى في ظل ظروف السلام النسبي.

ومن الواضح أن إيصال المساعدة الإنسانية دون عوائق أحد الجوانب الأساسية في عملية السلام. ونحن ندين مصادرة الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا لبضائع الإغاثة والمركبات وأجهزة اللاسلكي وفرضه قيودا على حركة رحلات الإغاثة الجوية والقوافل البرية، كما ورد في الفقرة ٢٧ من تقرير الأمين العام. ويجب على مجلس الأمن أن يدعو الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا إلى الكف عن وضع العقبات في طريق إيصال المساعدة الإنسانية وأن يفي بوعده بتسهيل أعمال المنظمات الإنسانية.

لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به لدفع عملية السلام في أنغولا. وتضطلع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا بدور هام في المهمة الصعبة المقبلة. لذلك يشاطر وفدي وجهة نظر الأمين العام بأنه ينبغي تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لستة أشهر أخرى. ويحدونا الأمل أن تقوم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال هذه الفترة، فرادى وبشكل مشترك، ببذل قصارى جهدها لكفالة قيام الطرفين في بروتوكول لوساكا، وخاصة الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، باحترام تعهداتهما، وفقا لجدول التنفيذ المنقح.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل بوتسوانا على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد لاراين (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود بادئ ذي بدء، سيدتي، أن أعرب عن ارتياح وفدي إذ يراك تترأسين المجلس. وغني عن البيان أن بإمكانك الاعتماد على التعاون الدائم لشيلي في وفائك بمهامك الهامة.

أود أيضا الاعراب عن امتنان وفدي للسفير وستون على رئاسته الرائعة لمجلس الأمن خلال شهر كانون الثاني/يناير.

أود أن أقول إننا ممتنون للتقرير المقدم إلينا من الأمين العام الذي يصف وضع عملية السلام في أنغولا. ونلاحظ استمرار وجود مؤشرات عدم الاستقرار التي وجدت قبل اتفاقات لوساكا. ونرى أنه من الضروري مناشدة الطرفين أن يضاعفا جهودهما من أجل التنفيذ الكامل للتعهدات التي تعهدا بها في تلك المناسبة.

وما من شك في أن دعم المجتمع الدولي يتأثر بشدة بحوادث اندلاع العنف مثل التي وقعت مؤخرا في منطقة سويو.

ومن وسائل التغلب على تثبيط العزيمة الذي يسببه هذا النوع من الحوادث استئناف عملية إيواء القوات فورا حسبما تسمح به الظروف والاحترام الدقيق لوقف إطلاق النار.

ونأسف شديد الأسف لحملة التهديدات والعداء الموجهة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. ويجب على الطرفين الالتزام بوضع نهاية لهذه المضايقات وإعطاء ضمانات للأمم المتحدة تسمح لأجهزتها بمواصلة عملها في الميدان.

ونعتقد أنه لا يوجد أي مبرر لهذه الاعتداءات على قوات بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا وأن هذا الموقف العدائي يؤثر تأثيرا سلبيا كبيرا على استعداد المجتمع الدولي لمواصلة دعمه لأنغولا، الأمر الذي يهدد أسس عملية السلام في صميمها.

ونود مرة أخرى أن نسترعي انتباه القادة السياسيين الأنغوليين وخاصة قادة الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، إلى ضرورة تجنيب سكان بلدهم المزيد من المعاناة. إن كل هذه الطاقة التي كرست للحرب والدمار طوال سنوات عديدة ينبغي الآن أن تكرس لبناء أساس قوي لتنمية البلد.

إن التضحية العقيمة التي ظل شعب أنغولا يقدمها لسنوات عديدة من الصراع يجب أن يوضع لها حد، ويجب أن تفسح المجال أمام أيام أفضل، تمشيا مع التغيرات التي حصلت في العالم.

ونتقدم بمناشدة خاصة بالاعتراف والاهتمام بإرادة شعب أنغولا المعرب عنها بحرية من خلال آليات انتخابية تكون انعكاسا للممارسات الديمقراطية.

إن الحالة السياسية الدولية الراهنة تضع أمام البلدان النامية تحديات عديدة بالنسبة لمكانها في الهيكل الجديدة للقوة العالمية، وتتيح لها أيضا فرصا كبيرة للتنمية داخل الهياكل الجديدة للاقتصاد الدولي.

إن الاستفادة من الظروف الجديدة تتطلب طاقة وإبداعا يفوقان ما استفحل منهما لشن الحروب. هذا هو أكبر تحد يواجه الزعماء السياسيين في العالم النامي.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل شيلي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

أدلي الآن ببيان بوصفي ممثلة للولايات المتحدة.

إن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا هي الآن أكبر عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام في العالم. فهي تضم زهاء ٥٠٠ ٦ جندي يأتون مما يزيد على ٣٠ بلدا، وهم على استعداد للاضطلاع بالمهام التي يوكلها المجلس إليهم.

وبعدما قمت شخصيا بجولة على عمليات بعثة التحقق الثالثة قبل أسابيع قليلة، باستطاعتي أن أؤكد أن دور حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة حاسم الأهمية لعملية السلام التي أطلقها بروتوكول لوساكا، وكذلك دور الممثل الخاص للأمين العام الاستاذ بيي.

فالرجال والنساء الشجعان التابعون لبعثة التحقق الثالثة يستحقون دعمنا لهم في هذا المنعطف الهام على طريق السلام في أنغولا. ولكن مستقبل أنغولا، في التحليل النهائي، لا يقع على عاتق الرجال والنساء التابعين لبعثة التحقق الثالثة، وإنما على عاتق حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا.

وعندما التقيت الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي في كانون الثاني/يناير وسلمتهما الرسائل التي وافق عليها مجلس الأمن، وجدت رجلين أعلنا أنهما يريدان السلام، وأعلنا عن رغبتهما في اتخاذ الخطوات الضرورية لإحلال السلام، مثلما ينص عليه بروتوكول لوساكا. وانني أطالبهما - مثلما يتوجب على المجلس أن يطالبهما اليوم - بأن يقرنا الأقوال بالأفعال.

إن حكومة أنغولا أخذت، الى حد بعيد، تتحرك في الاتجاه الصحيح طوال الأسابيع العديدة الماضية. ويجب عليها في الأسابيع المقبلة أن تواصل إدماج يونيتا تماما في المؤسسات السياسية والعسكرية في البلد، وأن تساعد جنود يونيتا على الانتقال إما الى الحياة المدنية أو الى الجيش الأنغولي المعاد إنشاؤه. ولا يمكن تحقيق المصالحة في أنغولا ما لم يتحقق هذا الأمر.

إن أداء يونيتا الضعيف بالنسبة لبروتوكول لوساكا يعرض عملية السلام للخطر ويقوض إمكانية استمرار ولاية بعثة التحقق الثالثة. وعندما قمت بزيارة مقر يونيتا في بيلوندو الشهر الماضي، وعدني السيد سافيمبي - وهو وعد أعاد ذكره علنا أمام وسائط الإعلام - أنه سيكون قد تم بحلول يوم الخميس المؤرخ ٨ شباط/فبراير، إيواء ٥٠٠ ١٦ جندي تابعين ليونيتا في أربع مناطق تديرها بعثة التحقق الثالثة. وأعاد التأكيد لي هذا الوعد هاتفيا يوم الجمعة الماضي قائلا إنه لن يطمئن قبل أن يفي بهذا الالتزام. وللأسف لم يصل الى مناطق الإيواء حتى هذا الصباح سوى ١٥٠ ٥ جنديا، معظمهم عزل من السلاح. وثمة ما يقرب من ٠٠٠ ٢ جندي آخرين أفيد عن تحركهم نحو مناطق الإيواء.

إن كل جندي من يونيتا يدخل منطقة من مناطق الإيواء يكون قد اتخذ قرارا شجاعا لنفسه ولأسرته ولبلده. وسيتطلب الأمر من السيد سافيمبي وقادة

يونيتا الآخرين إظهار شجاعة مماثلة للمضي في هذه العملية حتى النهاية.

بيد أن التعهد الذي قطعه السيد سافيمبي لي في بيلوندو ليس كافيا. فحتى لو تم إيواء ٥٠٠ ١٦ جندي، فإن فرصة إحلال السلام في أنغولا ستضيع ما لم تواصل يونيتا إيواء بقية جنودها حسب البرنامج المحدد. وستصبح فرصة إحلال السلام ما لم تدمج حكومة أنغولا جنود يونيتا في الجيش الجديد والحكومة والحياة المدنية. ويجب على الزعيمين أن يعلنا معا التزامهما بإحلال السلام. ويجب عليهما أن يغتنما فرصة إحلال السلام، وهي الفرصة التي يتيحها المجتمع الدولي لهما.

ليس ثمة غرض من تجدد الحرب في أنغولا. فالجميع يعترفون بذلك. وشعب أنغولا يريد السلام. وإذا لم يـُبد زعماء أنغولا الجرأة الآن بالسعي من أجل إحلال السلام، فإن هذا البلد الجميل الذي يمتلك إمكانية اقتصادية هائلة لشعبه، سينزلق مجددا في حرب لا هدف لها بل ومدمرة، وستعمل مرة أخرى على زعزعة الاستقرار في الجنوب الافريقي.

لقد شاهدت الخراب الذي يمكن أن يسببه الانغوليين بعضهم لبعض، ولا أحد يتمنى وهو بكامل عقله أن يحدث ذلك لشعبه. فالتحدي الإنساني في أنغولا، مثلما يصفه الأمين العام في تقريره، مثبط للهمة، لأن إنهاء إزالة الألغام وحده سيتطلب عقودا - وحتى حينئذ سيستمر الأطفال في فقد أطرافهم بفعل عدو غير منظور وأبدي.

إن مجلس الأمن سيكون شاهدا في الأسابيع المقبلة على تصرف حكومة أنغولا ويونيتا على حد سواء. ويتوقع المجلس أنه لو أفاد الأمين العام عن عدم إحراز تقدم كاف صوب تحقيق بروتوكول لوساكا، فحينئذ ستعمل حكوماتنا على إعادة تقييم جدوى استمرار ولاية بعثة التحقق الى شباط/فبراير ١٩٩٧.

ولن تسمح الولايات المتحدة بعملية مجدية لحفظ السلام، وهي العملية التي تنفق نحو مليون دولار يوميا، بأن تتقوض تدريجيا بفعل تقصير الزعماء في الوفاء بوعودهم.

وإنني أزمع على أن أتكلم بعد ظهر هذا اليوم من جديد هاتفيا مع السيد سافيمبي. وسأفيده، بوصفي رئيسة لمجلس الأمن، عن المناقشة التي تجري اليوم وتوقعات المجتمع الدولي عن أنغولا. ولنأمل في أن يوضع بروتوكول لوساكا خلال الأسابيع القليلة المقبلة على المسار الصحيح من جديد، وفي أن تتمكن بعثة الأمم المتحدة للتحقق من الاضطلاع بولايتها، وفي أن يتمكن شعب أنغولا في نهاية المطاف، وبعد عقود من الحرب المدمرة، من تحقيق معجزة العودة الى الحياة الطبيعية.

استأنف الآن مهامي بوصفي رئيسة لمجلس الأمن.

المتكلم التالي ممثل النرويج. أدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والى الإدلاء ببيانه.

السيد أندريسين (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحي لي، سيدتي، أولا أن أهنئك على توليك منصب رئيسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير، وأن أعرب عن تقديرنا لسلفك، سفير المملكة المتحدة، السير جون وستون. وأود أيضا أن أثني على المجلس لإجرائه هذه المناقشة التوجيهية.

منذ بدء العمليات، شاركت النرويج في بعثة الأمم المتحدة الثانية والثالثة للتحقق في أنغولا بتقديم مراقبين عسكريين. ونحن نؤيد تجديد الولاية وسنواصل مشاركتنا.

ولا يزال يتعين إنجاز الكثير ضمن إطار "اتفاقات السلام"، وبروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بغية جعل تسوية السلام في أنغولا ذات تأثير كامل. ولقد أحطنا علما مع التقدير بملاحظات الأمين العام المتعلقة بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة خلال الأسابيع القليلة الماضية. ومع ذلك، فإن جوانب التأخير العديدة في تنفيذ بروتوكول لوساكا تبقى مدعاة للقلق العميق. ومن الأهمية بمكان الآن بصفة خاصة تجنب المزيد من التأخير في مجالات مهمة من قبيل فض اشتباك القوات وإيواء المحاربين السابقين. لذلك نحث الطرفين في البروتوكول، ولا سيما الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا على مواصلة التزامهما بصورة كاملة وصادقة بتنفيذ أحكامه،

وعلى احترام وقف إطلاق النار والحفاظ عليه في جميع أنحاء البلد.

إن أنغولا بحاجة الى دعم المجتمع الدولي وتشجيعه. والنرويج اضطلعت بدورها، وتبقى ملتزمة بمواصلة ذلك من خلال تقديم إسهامات كبيرة سواء على شكل مساعدات إنسانية أو مساعدات إنمائية بعيدة الأجل. فالإسهام المتوقع لعام ١٩٩٦ يبلغ قرابة ١٦ مليون دولار، وهو يوازي الإسهام الذي قدم في عام ١٩٩٥.

ويجب تصميم المساعدة الإنمائية طويلة الأجل وإدارتها، بقدر الإمكان، مع النظر بصفة خاصة إلى إنفاذ عملية السلام. غير أن الدعم المتواصل من أجل تعمير البلد يعتمد على الالتزام الذي يبديه الطرفان الأنغوليان بحل خلافاتهما سلميا وتحقيق المصالحة الوطنية. وفي الميدان الإنساني، ستظل إزالة الألغام مجالا يحظى بالأولوية. وإن التقارير الخاصة بتدهور الأمن بالنسبة للأنشطة الإنسانية، ولا سيما في المناطق التي تسيطر عليها يونيتا، تثير الانزعاج، وأود أن أؤكد على الأهمية التي نوليها لمواصلة يونيتا والحكومة تعاونهما بالكامل مع جهود الإغاثة الإنسانية الدولية.

وسيبدي المجتمع الدولي تضامنه الكامل مع أنغولا خلال الفترة المقبلة لتجديد ولاية بعثة التحقق الثالثة. ولا يمكن لهذا التضامن إلا أن يدعم جهود الحكومة ويونيتا اللتين ستظل رغبتهما في تنفيذ عملية السلام والمشاركة في عملية المصالحة الحقيقية، حاسمة الأهمية.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل النرويج على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل زمبابوي. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سنغوي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدتي، أود أن أبدأ بتهنئتك على توليك رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. واسمحي لي بأن أعرب عن امتناننا وتقديرنا للسير جون وستون، سفير المملكة المتحدة، على توجيهه أعمال المجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير بأعظم قدر من الكفاءة.

ينظر المجلس اليوم في مسألة تحظى بأقصى قدر من الأهمية بالنسبة لحكومة وشعب زمبابوي، بل، بالنسبة لشعب منطقة الجنوب الأفريقي بأسرها. وفي هذا المضمار يود وفدي أن يعرب عن امتنانه للأمين العام على تقريره الشامل والبالغ الأهمية عن الحالة في أنغولا. كما نعرب عن امتناننا للممثل الخاص للأمين العام، السيد بلوندين، الذي واصل قيادة عملية الحوار في أنغولا بصبر وتفاؤل دائمين. واسمحوا لي أيضا بأن أؤكد مرة أخرى تقدير حكومة زمبابوي الخالص للدور الحيوي الذي قامت به حكومات البرتغال والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، الدول المراقبة الثلاث، التي أسهمت سويا بأكبر قدر من المشاورات الأساسية بشأن مسألة أنغولا.

وعندما ألقى رئيس جمهورية زمبابوي خطابه أمام الجمعية العامة في الاجتماع الاحتفالي الخاص بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، رسم أنسب مقارنة بين الفرص السانحة للجنوب الأفريقي وتجارب ملاح برتغالي في القرن الخامس عشر اسمه بارتولوميو دياس. فعندما واجه هذا الملاح البرتغالي عواصف مدمرة وهو يلتف حول منطقة القرن الجنوبي لأفريقيا، وصفها بمنطقة العواصف. ولكن عندما أدرك الملك ما حققه القبطان، عمدها من جديد وسماها "رأس الرجاء الصالح".

ونحن مقتنعون، نظرا للانتصارات في موزامبيق وجنوب أفريقيا، وبالنظر إلى الآمال التي أضافت إليها عملية السلام الجارية في أنغولا، بأن الجنوب الأفريقي أصبح حقا منطقة الرجاء الصالح بعد أن شقت طريقها مخترقة العواصف المدمرة الأخيرة. ورغم أن الساحل الأنغولي لم يتخلص من العواصف بعد، فقد تأثرنا بالتقدم الذي أحرزته حكومة أنغولا في تنفيذ التزاماتها في عملية السلام التاريخية، ذلك التقدم الرائع الذي حظي بأكبر قدر من الترحيب. وإننا نشجع حكومة أنغولا على البناء على الزخم الذي جمعته بشجاعة.

ويحث وفدي يونيتا على الارتقاء إلى مستوى توقعات شعب أنغولا والمجتمع الدولي بأن تعجل بعملية إيواء ونزع سلاح قواتها. ونشجع يونيتا أيضا على الوفاء بالتزامها العلني بأن تبدأ عملية نقل واسعة النطاق ومنظمة لقواتها إلى مناطق الإيواء دون مزيد من التأخير أو التعطيل، مع التقيد الصارم بالجدول الزمني

الجديد المتفق عليه في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وبتعاون كامل مع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا (بعثة التحقق الثالثة). وإن وفدي، شأنه شأن الوفود الممثلة هنا هذا الصباح، مقتنع بأن إيواء قوات يونيتا، كخطوة أولى، يشكل عنصرا حاسما في عملية السلام.

ويجب أن نتذكر أيضا أن الاستقرار السياسي والاقتصادي في منطقة الجنوب الأفريقي لن يتحقق إلا عندما يحول شعب أنغولا السيوف إلى محاريث وعندما يستعاد السلم في ذلك البلد.

إن حكومة زمبابوي، وفقا لالتزامها بجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام وثقتها في تصميم شعب أنغولا الشقيق على السعي من أجل تحقيق السلم. قدمت الجنود والشرطة المدنية لبعثة التحقق الثالثة. ونود أن نثني على جميع البلدان المساهمة بقوات في تلك البعثة وعلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمته لنجدتهم الشعب الأنغولي في هذا الوقت العصيب. ونحن مقتنعون بأن تمديد ولاية بعثة التحقق الثالثة شرط مسبق لنجاح عملية السلام في أنغولا.

وليس هناك شك، مع ذلك، في أن نجاح عملية السلام في أنغولا يعتمد أساسا على شعب أنغولا نفسه. ولهذا نشجع مرة أخرى كلا من حكومة أنغولا ومنظمة يونيتا على أن تقاوما، ببطولة، إغراء السعي إلى تحقيق ميزة على الأخرى، وأن تنتهزا هذه الفرصة السانحة، بدلا من ذلك، للاستثمار استثمارا دائما في السلام الذي ستدين به الأجيال الحالية والمقبلة لهما.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل زمبابوي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل البرازيل. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولا وقبل كل شيء أن أهنئك، سيدتي، على توليك رئاسة المجلس لشهر شباط/فبراير. ونحن واثقون بأن عمل مجلس الأمن، تحت رئاستك الماهرة، سيتم بقدر كبير من الكفاءة. واسمحي لي أيضا بأن أغتنم هذه الفرصة لأشكر سلفك السير جون وستون، على الكفاءة التي أدار بها أعمال المجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير.

وأود أن أعرب عن تقدير وفدي لتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا (بعثة التحقق الثالثة)، الوارد في الوثيقة S/1996/75، الذي يقدم صورة شاملة للحالة في أنغولا.

لقد بذل الأمين العام، شخصيا وعن طريق ممثله الخاص، السيد عليون بلوندين بيبه، جهودا لا تكل لبناء الثقة وفي المساعدة على تعزيز عملية السلام. وبالمثل، فإن مساعي الدول المراقبة الثلاث لتحقيق تفاهم أفضل بين الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) تستحق التقدير أيضا. وأود أن أذكّر، في هذا السياق، بالزيارة الرسمية الهامة التي قام بها إلى أنغولا الرئيس ماريو سواريز رئيس البرتغال.

وإن رحلتك، سيدتي الرئيسة، إلى أنغولا، كانت أيضا مبادرة إيجابية جاءت في وقتها تماما، لأنها أكدت اهتمام مجلس الأمن البالغ، بل واهتمام المجتمع الدولي، بتحقيق السلم في أنغولا إلى الأبد. وهناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الرسالتين الموجهتين من رئيس المجلس واللتين قمت بتسليمهما إلى الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي، وكذا مساعيك الشخصية، تركتا أثرا بالغا.

إن البرازيل تلتزم التزاما تاما بعملية السلام في أنغولا. واشتراكنا في إنشاء بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا يرجع إلى الفترة الأخيرة التي مارسنا فيها عضويتنا في مجلس الأمن ١٩٩٣ إلى ١٩٩٤. وقد تشرفت، عندما كنت وزيرا للشؤون الخارجية، بتمثيل البرازيل خلال التوقيع على بروتوكول لوساكا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، وكانت البرازيل السلطة غير الأفريقية الوحيدة التي حضرت ذلك الحدث على المستوى الوزاري. وقد أصبحنا الآن أكبر مساهم بقوات في بعثة التحقق الثالثة، حيث نساهم بسرية مهندسين، ووحدتين طبيتين، وكتيبة مشاة، وأيضا بمراقبين عسكريين ومراقبي شرطة. وهذه المشاركة تعكس التزاما طويل الأجل تجاه أنغولا وشعبها، قائما على جذور ثقافية وتاريخية مشتركة وأيضا على تطلعات مماثلة نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونحن

مقتنعون بأن جميع الأنغوليين، بصرف النظر عن الطرف الذي ربما يكونوا قد حاربوا إلى جانبه في الماضي، يشعرون بأن الحرب أنهكتهم وأنهم مستعدون للمصالحة.

ومع ذلك، لا بد لنا أن نتفق مع الأمين العام في تقييمه بأن

"عملية السلام في أنغولا ... تسير بخطى وئيدة مخيبة للآمال" (S/1996/75، الفقرة ٣٧).

ونوافق أيضا على أن الجهد الذي تبذله حكومة أنغولا وذاك الذي تبذله منظمة يونيتا لتنفيذ بروتوكول لوساكا يختلف كل منهما فعلا عن الآخر، ولكل منهما بطبيعة الحال، آثار مختلفة على عملية السلام.

ومنذ التحركات العسكرية التي جرت في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي، قامت الحكومة بسلسلة من الإجراءات التي دللت بوضوح على التزامها بعملية السلام. أولا، بسحب قواتها من بيدرا دو أليماو، ولكن وهو ما يتسم بأهمية أكبر، ببدئها إيواء شرطتها للرد السريع. وحتى الآن تم إيواء أكثر من ١٠٠ ٢ فرد من شرطة الرد السريع. وجميع السجناء الذين حددتهم الحكومة أطلق سراحهم. ومجموعة كبيرة من الأفراد من مؤسسة "Executive Outcomes" عادوا إلى بلادهم.

وفيما يتعلق بيونيتا، من المؤسف أن الصورة أقل تشجيعا. فإيواء قوات يونيتا متأخر عن الجدول الزمني المقرر، وبالرغم من وعود السيد سافيمبي لك، سيدتي الرئيسة، بأن تكمل يونيتا إيواء ٥٠٠ ١٦ فرد بحلول ٨ شباط/فبراير، لم يتم إيواء سوى ٦٥١ ٣ فردا من يونيتا حتى أمس، ٥ شباط/فبراير، وقد حصلنا على أرقام أكبر قليلا بالنسبة لليوم، لكنها لا تزال أقل مما وعد به. ولا يزال هناك سجناء تبقي عليهم يونيتا. ومؤتمر القمة الأخير الذي تقرر بين الرئيس خوسيه إدواردو دوس سانتوس والسيد سافيمبي أجل بناء على طلب يونيتا.

إن الاجتماع الذي عقد بالأمس مع الدول المساهمة بقوات في بعثة التحقق الثالثة أتاح لنا فرصة مفيدة لدراسة الحالة في أنغولا وتبادل الآراء بشأن مستقبل بعثة التحقق. وبينما ندرك الاختلافات في امتثال الطرفين لالتزاماتهما في أنغولا، لا نزال مقتنعين بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل الاستجابة بتهيئة بيئة سلمية في ذلك البلد الذي مزقه الحرب، ونحن ننوي الإبقاء على اشتراكنا في جهود السلم التي تبذلها الأمم المتحدة. وفي ضوء هذا، نعتبر من الملائم أن تجدد ولاية بعثة التحقق الثالثة لمدة ستة أشهر أخرى، كما اقترح الأمين العام. وهذا لا يتناقض، في رأينا، مع إرسال إشارات قوية إلى يونيتا فيما يتعلق بالحاجة إلى التعاون الكامل والامتثال للأهداف العسكرية والسياسية المتفق عليها من قبل. ولا يزال هذا، في الحقيقة موقفنا منذ وقت طويل، ويسرنا أن نرى آخرين كثيرين يشاطروننا هذا الرأي.

وفي المرحلة الحالية من الأحداث في أنغولا، نعتقد أن تمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر سيتيح لها أن تواصل الوفاء بدور هام للغاية. إلا أن من الواضح أنه يجب على المجلس أن يواصل مراقبته للأحداث في أنغولا ويجدد جهوده لحث الطرف الأقل تعاونا على الالتزام بتعزيز السلم، دون أية تحفظات، مما يعود بالنفع على جميع الأنغوليين.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل البرازيل على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

لا يزال هناك عدد من المتكلمين على القائمة. ونظرا لتأخر الوقت، وبالاتفاق مع أعضاء مجلس الأمن أعتزم تعليق الجلسة الآن وسيستأنف المجلس نظره في البند المدرج في جدول أعماله الساعة ١٥/٣٠ عصر اليوم.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٢٥ واستؤنفت الساعة ١٥/٤٥

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، إذا أذن لي أعضاء المجلس، أن أعلن المعلومات التالية.

حين تكلمت هذا الصباح بوصفي ممثلة لبلدي، أعلنت أنني سأتكلم مع السيد سافيمبي بالهاتف اليوم. ولقد تكلمت معه قرابة الساعة الثانية، عصر اليوم، وأريد أن أحيط أعضاء المجلس والمندوبين الآخرين علما بتلك المحادثة.

لقد أعربت للسيد سافيمبي عن القلق الذي يشعر به بلدي إزاء تأخر عملية الإيواء بشدة عن موعدها المحدد وأن يونيتا لن يكون بإمكانه الوفاء بالتزامه بإيواء ٥٠٠ ١٦ جندي بحلول ٨ شباط/فبراير. وقلت له بأننا في منتصف انعقاد جلسة عامة عن موضوع أنغولا وأن المتكلمين الذين تكلموا بالفعل ذكروا أهمية أن تمضي هذه العملية قدما واستخدموا الرقم ٥٠٠ ١٦.

وسلم السيد سافيمبي بتأخر عملية الإيواء عن موعدها المحدد، غير أنه ذكر أنه يعمل على مدار الساعة للوفاء بالتزامه. وقدم الأرقام التالية للجنود الذي شملهم الإيواء حتى اليوم. وهذه أرقام السيد سافيمبي، ولربما يتعين علينا أن نتحقق منها من خلال مصادر الأمم المتحدة. ففي الجنوب، في فلانوفا، تم إيواء ٩٠٢ ٣؛ وفي لوندومبالي تم إيواء ١٣٩ ٢؛ وفي الشمال، في نيجاجي، ٨٤٣؛ وفي كيباكسي ٢٥٠. وزعم أنه سيتم إيواء ٠٠٠ ٥ جندي في كل من فيلانوفا ولوندومبالي بحلول يوم الخميس. وقال أيضا إنه سيتم إيواء ٠٠٠ ٤ جندي في نيجاجي و ٥٠٠ ١ في كيباكسي بحلول يوم الخميس الموافق ٨ شباط/فبراير. فإذا اكتملت العملية، فإن هذا يعني أنه سيتم إيواء ٥٠٠ ١٤ جندي بحلول يوم الخميس. وقال إنه سيتم إيواء الجنود الـ ٠٠٠ ٢ المتبقين بحلول يوم السبت الموافق ١٠ شباط/فبراير.

وادعى أن مواقع الإيواء الشمالية تمثل بعض الصعوبات بسبب بعد المسافات.

كما ذكرت السيد سافيمبي بأنه كان من المطلوب من القوات أن تحضر أسلحتها. ولدينا تقارير تفيد بأن القوات تصل دون أسلحة. وأجاب السيد سافيمبي بأن قوات يونيتا تأتي حاملة أسلحتها.

وأكد لي أيضا أنه كانت هناك حالة واحدة على الأقل أرسلت فيها بعثة التحقق وسائل لنقل قوات يونيتا، ولكن عند وصولها لم تكن قوات يونيتا في الموقع المعين. وكانت هذه النقطة قد أثيرت بالأمس في اجتماع البلدان المساهمة بقوات؟ وسألته عنها، ووافق على أنه كان هناك قصور في الاتصال من جانب قوات يونيتا بشأن هذه النقطة.

وقلت له إن لدي إحساس بأن هذه الجلسة العامة التي يعقدها مجلس الأمن تعد بمثابة مؤشر على أن المجتمع الدولي يتابع التطورات عن كثب شديد.

واختتم قائلا بأنه يدرك التزاماته وأنه يشعر بأنه مسؤول مسؤولية شخصية عن كفالة الوفاء بها.

ومن المقرر إجراء اتصال هاتفي آخر يوم الخميس.

وأظن أنه من المهم له أن يعلم أننا نهتم اهتماما شديدا بالأرقام، وأننا نتابعها متابعة وثيقة.

والآن استأنف دوري بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

المتكلم التالي هو ممثل ليسوتو. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مانغوايلا (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيسة، اسمحي لي في البداية أن أعرب عن تقديرنا العميق للفرصة المتاحة لنا لنشاطر المجلس آرائنا بشأن مسألة عزيزة على قلوب شعب وحكومة ليسوتو، وهي الحالة في البلد الشقيق أنغولا.

كما نعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره المتوازن والمفيد عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

إن مأساة أنغولا نجمت عن أنها ظلت لفترة طويلة ضحية تناحرات الحرب الباردة وما ترتب عليها من زعزعة للاستقرار. ثم جاء زوال الفصل العنصري من جنوب افريقيا ليحيي الأمل في نهاية محنة أنغولا، ولكن ذلك الأمل لم يتحقق. وتود شعوب افريقيا بصفة عامة وشعوب الجنوب الأفريقي خاصة أن ترى نهاية للصراع في أنغولا، وأن يبدأ الشعب هناك في إعادة بناء بلده وحياته.

ويشجعنا أنه على الرغم من بطء إيقاع عملية السلام، أبدت الحكومة تصميما متجددا على المضي قدما بهذه العملية. وفي هذا الصدد، بعد انسحاب قوات الحكومة من بيدرو أليماو، وشروعها في عملية إيواء شرطة الرد السريع، وإنهاء عقدها مع شركة "Executive Outcome" دليلا على التزامها القوي بعملية

السلام، وهي تطورات نرحب بها. ويحدونا الأمل في أن يستجيب يونيتا بالمثل، بأن يبدأ عملية إيواء قواته.

وثمة حاجة إلى دعم وتشجيع الجهود التي يبذلها الأمين العام لتذكير الطرفين بالتزاماتهما بموجب بروتوكول لوساكا.

إن أنغولا - البلد الذي يزخر بموارد طبيعية سخية يمكن أن يسهم استغلالها إسهاما كبيرا في رفع مستوى معيشة شعبه وأن يكون له دور ملموس في التنمية الاقتصادية للمنطقة - تحتاج إلى التعمير. ولا بد من إعادة بناء هياكلها الأساسية، وإعادة توطين المشردين داخليا واللاجئين، واستئناف الخدمات الاجتماعية، وإزالة الألغام البرية. ونحن نناشد المجتمع الدولي ألا يدخر جهدا وأن يضمن عدم تبديد الاستثمار الذي قدمناه حتى الآن لإعادة الحياة إلى طبيعتها في أنغولا.

ولئن كان نفاد صبر المجتمع الدولي من بطء تقدم عملية السلام أمرا مفهوما، فلا يجوز السماح له بأن يكون سببا في الشعور باليأس، ومن ثم، فإننا في ليسوتو نؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة التحقق الثالثة لفترة ستة أشهر أخرى، حتى ٨ آب/أغسطس ١٩٩٦، بغية إعطاء مساعينا الجماعية في أنغولا فرصة للنجاح.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل البرتغال. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كاتارينو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدتي الرئيسة، إسمحي لي بأن أهنئك، باسم وفد بلدي، على توليك رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

وأود أيضا أن أثني على سلفك، السفير سير جون وستون، على الطريقة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

وأريد أن أستهل بياني بالإعراب عن تقدير وفد بلدي لإجراء هذه المناقشة التوجيهية. إن مجلس الأمن، بإبداء استعداده للاستماع إلى آراء جميع الدول الأعضاء المهتمة بهذه المسألة، يقدم الدليل على الأهمية التي يوليها لعملية السلام الأنغولية.

لقد سبق لممثل إيطاليا أن تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، والبرتغال تعرب عن تأييدها التام لذلك البيان. ومع ذلك، أود أن أضيف بعض الملاحظات الأخرى، لأن البرتغال، كما يعلم الأعضاء جيدا، تلتزم التزاما عميقا بهذه العملية، أولا كوسيط في المفاوضات التي أدت إلى اتفاقات السلام، والآن كعضو في ثلاثي البلدان المراقبة. وعلى غرار المتكلمين السابقين، نشاطر الأمين العام الشواغل التي أعرب عنها إزاء التأخير في تنفيذ بروتوكول لوساكا.

وأود أن أركز بياني على ثلاثة مجالات رئيسية، أولها القضايا العسكرية. إن البرتغال يساورها قلق خاص إزاء بطء وتيرة عملية إيواء قوات يونيتا. ونحن نرحب بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها حكومة أنغولا في الآونة الأخيرة، ونتطلع الآن إلى الوفاء بالالتزام العلني الذي قطعه على نفسه قائد يونيتا، السيد سافيمبي، بإيواء ٥٠٠ ١٦جندي بحلول ٨ شباط/فبراير ١٩٩٦، والذي عاود ذكره مع بعض التعديلات في المحادثات الهاتفية التي تمت بينك وبينه اليوم سيدتي الرئيسة.

ومع ذلك، تقلقنا بعض التقارير التي تفيد بأن المقاتلين المتوجهين إلى مناطق الإيواء إما من صغار السن أو من المسنين. وهناك مصدر آخر للقلق هو أن نسبة مئوية عالية من أولئك المقاتلين يحضرون إلى مناطق الإيواء دون أية معدات أو أسلحة.

وفي هذا السياق، نود أن نؤكد أن بعثة التحقق الثالثة ليست قوة عازلة بين طرفي الصراع: فهدفها هو رصد الامتثال لاتفاقات السلام وبروتوكول لوساكا. ومن الأساسي لها إذن أن تفرض مراقبة صارمة على أسلحة يونيتا، بما في ذلك أسلحتها الثقيلة.

والبرتغال توافق تماما على ما جاء في تقرير الأمين العام من حث يونيتا على القيام بنقل قواته إلى مناطق الإيواء على نطاق واسع وعلى نحو يمكن التحقق منه تحققا كاملا. ولن يسمح بأية محاولة لإلقاء المسؤولية عن التأخير أو عدم الامتثال على كاهل بعثة التحقق الثالثة.

ونحن نتطلع إلى تنفيذ الجدول الزمني الجديد الذي اتفق عليه الطرفان مؤخرا، والذي بموجبه ستدمج قوات يونيتا على النحو السليم في القوات المسلحة الأنغولية، وسيتم تسريح بقية قواته تدريجيا.

ان التعاون الكامل وغير المشروط مع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا واللجنة المشتركة مطلوب لتحقيق السلم والاستقرار اللذين ينشدهما ويستحقهما الشعب الانغولي.

وتتفق البرتغال مع تقرير الأمين العام بأنه ليس هناك أي عذر للتأخير في الإفراج عن جميع السجناء أو في تقديم المعلومات المطلوبة الى الأمم المتحدة بموجب بروتوكول لوساكا.

ومن الأهمية الحاسمة التعجيل بعملية إزالة الألغام. فالطرق الأنغولية الخالية من الألغام ستسمح بتدفق المساعدة الإنسانية الى السكان الأنغوليين المحتاجين على نحو أفضل وأكثر فعالية. وسيجعل هذا من الممكن عودة الحياة الطبيعية وسيتيح تنقل السكان والبضائع بحرية في جميع أرجاء البلد، مما سيؤدي، في رأينا، الى تحسين جو الثقة، الذي لا يزال إحدى العقبات التي يلزم تذليلها.

وثانيا، على الصعيد السياسي. تعتبر البرتغال أن لمتابعة الحوار السياسي بين الطرفين على جميع المستويات أهمية قصوى. ونشجع أيضا على عقد اجتماع بين الرئيس ادواردو دوس سانتوس والسيد سافيمبي في أقرب وقت ممكن، كدلالة أخرى على الإرادة السياسية وكخطوة جديدة للنهوض بالثقة المتبادلة والتنفيذ الكامل لأحكام المصالحة الوطنية الواردة في بروتوكول لوساكا.

وفي هذا الصدد، نتطلع الى عودة أعضاء البرلمان التابعين ليونيتا الى الجمعية الوطنية في لواندا، وتولي يونيتا منصب نائب الرئيس، ومشاركة يونيتا في جميع مستويات الدوائر الحكومية، المركزية والإقليمية والمحلية، وكل ذلك وفقا لأحكام "اتفاقات السلام" وبروتوكول لوساكا.

وعلى هذا المنوال، تشجع البرتغال جميع الجهود الهادفة الى تحويل يونيتا بالكامل من حركة مسلحة الى حزب سياسي. ونشجع أيضا حكومة أنغولا على مواصلة واستكمال عملية إعادة التوطين، وإيواء شرطة الرد السريع، وفض اشتباك القوات المسلحة الانغولية.

وثالثا، اسمحوا لي أن أتكلم عن ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. تعتبر البرتغال ان استخدام فترة ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا كأداة من أدوات الضغط من أجل تنفيذ بروتوكول لوساكا قد لا يكون الحل الأمثل الذي يقره مجلس الأمن في هذه المرحلة.

وفي رأينا، بغية ممارسة الضغط بصورة فعالة، ينبغي أن يكون قرار مجلس الأمن بشأن أنغولا مصمما بحيث يشمل فقرة في المنطوق تنص بوضوح على إجراء استعراض شهري لتنفيذ أحكام بروتوكول لوساكا. وبهذه الطريقة، يبعث مجلس الأمن رسالة قوية بأنه سيرصد عن كثب التطورات في أنغولا، وبأن بإمكانه في أية لحظة أن ينظر في اتخاذ ما يلزم من إجراءات في ضوء أية تطورات، مثل فرض تدابير تقييدية على أي طرف مذنب.

وأود أن أعرب عن تقديرنا لجهود الأمين العام، وممثله الشخصي، السيد بييه، ولجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، وأود أيضا أن أثني على الدور الإيجابي الذي تضطلع به البلدان المجاورة لأنغولا. ومن الأهمية أن نتصرف جميعا بطريقة متسقة وبالتضافر مع مجلس الأمن، مستخدمين أكبر ضغط ممكن ليتسنى تحقيق سلام دائم.

ان بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا تضطلع بدور حيوي، وافية بطريقة مثالية بالتزاماتها بمقتضى بروتوكول لوساكا. واليوم وأكثر من أي وقت مضى، يتعين على الطرفين الأنغوليين أن يرقيا الى مستوى حصتهما من الصفقة. والأنغوليين أنفسهم بيدهم مفتاح الحل. وهم المسؤولون الرئيسيون عن نجاح العملية أو فشلها. وقد استجاب المجتمع الدولي على مختلف المستويات لنداءات الأنغوليين. وعليهم الآن أن يقدموا الدليل على استحقاقهم لهذا الدعم. وعليهم أن يعيشوا معا في سلام، وعليهم أن يعيدوا معا بناء أنغولا.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل البرتغال على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي هو ممثل جنوب افريقيا. أدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد جيلي (جنوب افريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدتي الرئيسة، أود أن أضم صوتي الى من قاموا بتهنئتك على توليك رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ولا شك لدينا في أن خبرتك وحكمتك ستمكنانك من توجيه اجتماعاته بنجاح.

وبالمثل، اسمحي لي أن أتقدم بكلمة امتنان وتقدير للسفير وستون، ممثل المملكة المتحدة، على الطريقة الفعالة التي ترأس بها مداولات المجلس خلال الشهر المنصرم.

ونرحب بإتاحة الفرصة لنا للمشاركة في هذه المناقشة التوجيهية ونأمل في أن تصبح هذه الممارسة أكثر تواترا.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة أيضا لأشكر الأمين العام على تقريره الحالي المقدم الى مجلس الأمن عملا بالقرار ١٠٠٨ (١٩٩٥) المؤرخ ٧ آب/اغسطس ١٩٩٥، الذي قرر فيه المجلس تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لغاية ٨ شباط/فبراير ١٩٩٦.

ويعرب وفدي أيضا عن تقديره للجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام والدول الثلاث المراقبة - الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الامريكية - لاقناع الطرفين الأنغوليين بالوفاء بالتزاماتهما بموجب أحكام بروتوكول لوساكا. وتجدر الإشارة الى التزام حكومة أنغولا ويونيتا في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بجدول زمني جديد لتنفيذ الاتفاقات السابقة. ولقد حان الوقت ليترجم الطرفان هذه الاتفاقات الى عمل ملموس.

وأحاط وفدي علما بالملاحظة الواردة في التقرير الحالي والتي مؤداها أن تهيئة مناخ من الثقة المتبادلة بين حكومة أنغولا ويونيتا لا تزال تفلت من الطرفين. ومن المعروف أن الإحساس بعدم اليقين الذي يعاني منه الشعب نتيجة للألم والمعاناة الناجمين عن الحرب يميل الى تثبيط الروح المعنوية وتبديد بوادر الأمل التي تلوح في الأفق. ولكن الرد يكمن في الإرادة السياسية وإصرار الطرفين المتحاربين أنفسهما على إيجاد أرضية مشتركة.

ويرى وفدي أن من الأهمية الحيوية تشجيع الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي على الاجتماع في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن تدور آلية بناء الثقة حول عملية الحوار بين هذين الزعيمين وأن تنبثق منها.

ولقد شهدنا نحن في الجنوب الافريقي، الذين عشنا في ظل ألم الفصل العنصري والحروب - ويلات بدت لنا لا تهدأ ولا تخف ولا تنتهي - فجر يوم جديد. وجرى وضع أسس السلم والاستقرار في المنطقة. وتقع على كاهل اللاعبين الأنغوليين مسؤولية عدم مواصلة سدل ستار الريبة على الوعد بحياة أفضل. ولهذا يجب على الطرفين الأنغوليين أن يهيئا مناخا مؤاتيا لإيجاد حل دائم.

ويوافق وفدي على رأي الأمين العام بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل الاستجابة لجميع المبادرات البناءة التي يتخذها الطرفان لجعل عملية السلام لا رجعة فيها. إلا أنه يلزم الإسراع بالخطى من أجل إدامة صبر المجتمع الدولي وإرادته الطيبة. وسيكون من المفجع حقا أن تنتهي ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا بسبب عدم إحراز التقدم.

وفي هذا الصدد، تعتقد حكومة بلدي أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يوجه رسالة لا لبس فيها الى يونيتا بأن عدم احترام الاتفاقات المبرمة أمر غير مقبول على الإطلاق. ويجب حث يونيتا على أن يمتثل، وأن يبدو ممتثلا، بالكامل لاتفاق إيواء قواته والإفراج عن جميع السجناء السياسيين. اننا نشكرك، سيدتي الرئيسة، على القيام بذلك بعد ظهر اليوم.

ونرحب بإفراج حكومة أنغولا عن السجناء السياسيين، ونأمل أن يتخذ الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا خطوات مماثلة، وخطوات أخرى، لدفع عملية السلام إلى الأمام.

وبغية تسهيل عملية السلام في أنغولا والتعجيل بها، تود حكومتي الإعراب مجددا عن استعدادها لمواصلة مساعدتنا بطريقة ذات مغزى. لذلك يؤيد

وفدي تماما توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لستة أشهر أخرى حتى ٨ آب/أغسطس ١٩٩٦.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل جنوب أفريقيا على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل تونس. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عبد الله (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بادئ ذي بدء، اسمحي لي أن أهنئك، سيدتي الرئيسة، على تقلدك رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأتمنى لك كل نجاح في إنجاز مهامك. إن رحلتك إلى أنغولا مؤخرا ونتائجها جديرة بالترحيب، فهي تعتبر اسهاما هاما في تدعيم عملية السلام.

كما أتوجه بالتهاني إلى سلفك، سفير المملكة المتحدة، على العمل الممتاز الذي أنجزه الشهر الماضي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بعقد مناقشة توجيهية، للمرة الثانية هذا العام، فهي تسمح لأعضاء المنظمة بالإعراب عن آرائهم بشأن المسائل التي تهمهم، كما تسمح للمجلس باتخاذ قراراته مع تفهم كامل لجميع العناصر وجميع القضايا الحساسة المتصلة بموضوع معيَّن.

إن الصعوبات والتأخيرات في تنفيذ بروتوكول لوساكا تدل بوضوح على ضرورة تكثيف الجهود التي كانت قد بذلت من أجل تحقيق التوقيع على ذلك البروتوكول، تفاديا لعودة أنغولا إلى حالة الحرب التي عانى منها سكان ذلك البلد لعقدين من الزمان.

وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بالأمين العام وبممثله الخاص وبممثلي البلدان المراقبة الثلاثة - الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والبرتغال - وكذلك منظمة الوحدة الأفريقية، إنهم يواصلون جهودهم المعززة من أجل الدفع قدما بتنفيذ بروتوكول لوساكا، بعد الانتهاكات المتكررة لوقف إطلاق النار والتقدم الوئيد في إيواء قوات الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، الذي يشكل مرحلة أساسية صوب السلام.

ونرى أن تنفيذ بروتوكول لوساكا يتطلب إرادة سياسية قوية من جانب جميع الأنغوليين من أجل قلب صفحة الماضي وإعادة بناء البلد على أساس جديد متين من الأخوة والتضامن الوطني.

وتحقيقا لهذه الغاية من الضروري، في المرحلة الحالية من تنفيذ البروتوكول، استئناف المفاوضات بين الحكومة الأنغولية والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، من أجل استعادة الثقة بين الطرفين، بوضع حد لجميع الأنشطة العسكرية واستئناف إيواء قوات الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا وعودة القوات الحكومية إلى ثكناتها.

وفي هذا الصدد، يثلج صدرنا الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا من أجل وضع جدول زمني جديد للمضي قدما بعملية السلام، وكذلك استئناف المفاوضات الثنائية من أجل استكمال إنشاء قوات مسلحة مشتركة.

وإن إبرام اتفاق لهذا الغرض بين الطرفين مؤخرا يعد خطوة إيجابية تستأهل التشجيع والدعم، وذلك على الرغم من ظهور بعض الصعوبات. ويسرنا أن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا (بعثة التحقق الثالثة) صارت منخرطة في تلك العملية من أجل الوصول، كما ذكر الأمين العام في تقريره بتاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦،

"إلى حل عملي ومنصف ودائم". (S/1996/75، الفقرة ١٣)

للمشاكل.

إن دور بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا ضروري لتنفيذ بروتوكول لوساكا، وخاصة فيما يتصل بإيواء عناصر الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا. ويحدونا الأمل، سيدتي الرئيسة، أن يقوم السيد سافيمبي باحترام التعهدات التي أخذها على عاتقه خلال محادثتك التليفونية معه منذ برهة وأن يتم تنفيذ إيواء ٥٠٠ ١٦ من قواته في موعد أقصاه ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٦.

وعلاوة على هذا، نود أن نشيد بالعمل الذي تقوم به وحدات بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا في تطهير الألغام في أنغولا وأن نشيد بالمساعدة التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة إلى الحكومة في هذا الميدان. إن الجهود المتواصلة الجديرة بالثناء التي يقوم بها أفراد البعثة تحظى باحترامنا وامتناننا جميعا.

وفي هذا السياق، نؤيد اقتراح الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لستة أشهر أخرى حتى ٨ آب/أغسطس ١٩٩٦. ومن نافلة القول إن تعاون جميع الأطراف وتهيئة مناخ من الثقة ضروريان لمواصلة أنشطة البعثة.

ولا يفوتني في هذا المنعطف أن أشيد الإشادة الواجبة بالأفراد العاملين في أنشطة المساعدة الإنسانية الذين يواصلون تنفيذ مهامهم من أجل الاستجابة للاحتياجات الإنسانية العديدة للسكان، وذلك على الرغم من الظروف الصعبة التي يعملون فيها. ونناشد الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا أن يفي بوعده بتسهيل عمل المنظمات الإنسانية واحترام سلامة موظفيها وحماية ممتلكاتها.

وفي سياق آخر، نرى أن الجهود الرامية إلى توطيد عملية السلام في أنغولا ينبغي أن تقترن بزيادة الدعم المالي المقدم من المجتمع الدولي. ويسرنا أن تكون الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة عاكفة بحماس على إعداد دراسات وحلقات دراسية تنظيمية من أجل التوصل إلى السبل الكفيلة بتحسين الحالة الاقتصادية لذلك البلد.

وختاما فإن تونس، التي تقدم مساعدتها التي لا تني لشعب أنغولا الأفريقي الشقيق، فضلا عن عملها السياسي من أجل تسهيل إبرام وتنفيذ بروتوكول لوساكا، مستعدة لمواصلة الاشتراك في جميع الجهود الرامية إلى جعل السلام في ذلك البلد سلاما لا رجعة فيه.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل تونس على العبارات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي ممثل نيوزيلندا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كيتينغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أهنئك سيدتي الرئيسة، على تقلدك رئاسة المجلس لشهر شباط/فبراير، والواقع أنني أرى أنه يجدر توجيه التهاني الخاصة لك لأن هذه، إن لم تخنِّي الذاكرة، هي المرة الثالثة التي تتولين فيها رئاسة المجلس. وهذا بالطبع امتياز نادر جدا، فمن النادر أن يتولى ممثل دائم منصب رئيس المجلس ثلاث مرات. لذلك فإننا محظوظون بشكل خاص إذ حظينا بقيادتك المجربة.

أود أيضا أن أزجي الشكر الخاص لسعادة الممثل الدائم للمملكة المتحدة. وأعتقد أن وفد المملكة المتحدة قد ترأس المجلس خلال شهر مثمر وهام جدا هو شهر كانون الثاني/يناير. ونحن جميعا ممتنون جدا لجهودهما.

وترحب نيوزيلندا كثير الترحيب بفرصة المشاركة في هذه المناقشة التوجيهية المتعلقة بتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. ونيوزيلندا، مثلما يذكر أعضاء المجلس، كانت أول بلد يؤيد اقتراح فرنسا بعقد جلسات توجيهية علنية من هذا النوع في مجلس الأمن.

ونحن نعتقد بأنه من المهم جدا أن تتاح الفرصة لغير الأعضاء في المجلس أن يعربوا عن آرائهم بطريقة تمكن من الاسهام في المداولات غير الرسمية للمجلس. وفي كثير من الأحيان كانت لا تسنح الفرصة لإجراء مناقشة علنية إلا بعد أن يكون المجلس قد توصل إلى اتخاذ قراره. لذلك نشيد بكم جدا، سيدتي الرئيسة، على مبادرتكم بالدعوة إلى عقد هذه الجلسة. فالجلسات التوجيهية مكملة على نحو مفيد للجلسات على غرار الجلسة التي عقدتموها أمس بين أعضاء المجلس والمساهمين بقوات والأمانة العامة. ويحدونا الأمل في أن يتمكن أعضاء المجلس من استخلاص اقتراحات مفيدة من كلتا الجلستين، وهم ينظرون في تمديد ولاية بعثة التحقق الثالثة.

ومثلما يوضح تقرير الأمين العام، فإن تمديد الولاية ليس قرارا سهلا على الاطلاق. وتقريره مخيِّب جدا للآمال في مواضع عديدة. فهو يقول ما يلي:

"سار التقدم في العملية السلمية في أنغولا بخطى وئيدة جدا". (S/1996/75، الفقرة ٢)

والنكسة التي أصيبت بها العملية في أواخر عام ١٩٩٥ كانت نكسة خطيرة. فقد رد الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا على الهجوم الذي شنته قوات الحكومة حول سويو بتعليق عملية إيواء قواته، وسحب مساعدته لبعثة التحقق الثالثة في بناء مناطق الإيواء، وفرض قيود على حركة البعثة. ومثلما أخبرتم أمس المساهمين بقوات، فالأسوأ من ذلك، سيدتي الرئيسة، هو توقف معظم عمليات الإغاثة في الأراضي الخاضعة لسيطرة يونيتا، وذلك في كانون الأول/ديسمبر.

ومنذ ذلك الحين، أحرز بعض التقدم الإيجابي، ولكنه ذو طبيعة محدودة. ومثلما أفدتنا بعد ظهر هذا اليوم، سيدتي الرئيسة، فإن قوات يونيتا التي تدخل مناطق الإيواء لا تزال متأخرة عن موعدها. ولا نزال بعيدين عن إيواء ٥٠٠ ١٦ جندي كان السيد سافيمبي قد وعد بإيوائهم بحلول الخميس. ومما يقلقنا على نحو مماثل التقارير التي تفيد بأن العديدين ممن يدخلون مناطق الإيواء هم قاصرون ولا يحملون سوى أسلحة قديمة أو دون سلاح على الاطلاق.

وإزاء هذه الخلفية، يحق للمجتمع الدولي أن يشعر بقلق بالغ حيال عملية السلام. فالأمين العام يلاحظ بحق أننا سنستجيب على نحو إيجابي لجميع المبادرات البنّاءة التي يتخذها الطرفان. ولكن يبدو في الوقت الراهن أن لا وجود إلا لعدد ضئيل جدا من هذه المبادرات البناءة.

ونعتقد إذن بأنه من المهم أن يواصل مجلس الأمن سياسته المتمثلة في التيقظ والتدخل النشط بغية الضغط على الطرفين كليهما لوقف لعبة القط والفأر هذه. فمجلس الأمن النشط الذي يستخدم مختلف الأدوات المتاحة له بموجب الفصل السادس من الميثاق هو أفضل رد على الحالة الراهنة. والزيارات، مثل الزيارة التي قمتم بها، سيدتي الرئيسة؛ والبعثات التي يرسلها المجلس نفسه؛ والبيانات التي تصدرها الرئاسة؛ وأعمال التمثيل الثنائية؛ والمبعوثون الخاصون للأمم المتحدة؛ والمناقشات مثل هذه المناقشة؛ واستخدام وسائط الاعلام بصورة مستمرة - وسائط الاعلام الدولية وداخل أنغولا نفسها على حد سواء - لتذكير الطرفين بالتزاماتهما: هي أشياء نعتقد أن بإمكانها أن تؤدي دورا هاما وإيجابيا. ونريد أن نثني ثناء عاليا على أعضاء المجلس لرغبتهم في العمل بنشاط على دعم عملية السلام في الشهور الاثني عشر الماضية.

لقد وصفتم، سيدتي الرئيسة، أمس للمساهمين بقوات مناظر مروعة لأطفال معوقين بسبب الألغام. ومن جانب آخر، أخبرتمونا أيضا كيف تحرك القرويون المحليون بشوق نحو تحويل المناطق التي أزيلت منها الألغام إلى حقول منتجة. ونرى في هذه الملاحظة ملاحظة صغيرة وإيجابية. ويسرنا ما أفاده الأمين العام عن التقدم المحرز في مجال إزالة الألغام. ونيوزيلندا تلتزم التزاما جادا بإزالة الألغام في أنغولا، وتراها عنصرا حاسما للاستقرار في الأجل البعيد.

بيد أن إزالة الألغام في أنغولا لا تخلو من المشاكل. فقد استنفدت جهدا كبيرا من أجل تحويل مسار البرنامج بحيث أمكن انتهاج نهج فعال ومنسق دعما لعملية حفظ السلام والمتطلبات الإنسانية. ونيوزيلندا مسرورة بتمكن أفرادها العسكريين من الاضطلاع بدور عملي في التوصل إلى هذا التحول. وينبغي لنقل الأموال غير المنفقة أن يضع البرنامج على أساس مالي سليم، ولكن المفتاح للمستقبل سيتمثل في دمج البرنامج في عمل بعثة التحقق الثالثة. ومثلما يفيد التقرير، يتعين أن ينفذ تحت إمرة قائد القوة التابعة لبعثة التحقق الثالثة حتى عام ١٩٩٧. ونعتقد بأن الهيكل بات جاهزا الآن لبناء قدرة وطنية تمكّن الشعب الأنغولي من خفض، وربما في يوم من الأيام، من إزالة التهديد الذي تشكله الألغام البرية في بلده.

وتشجعنا أيضا نوعا ما الإشارات الإيجابية الواردة في تقرير الأمين العام عن الأنشطة التي تجري برعاية الأمم المتحدة في أنغولا في مجال حقوق الإنسان. ولكن ثمة حاجة إلى مساعدة أكبر بكثير وأعمال أكثر بكثير في هذا الصدد. ولن تتحقق المصالحة الوطنية ما لم يكن لدى جميع شعب أنغولا ارتقاب معقول أن حقوقه الإنسانية ستحترم إذا ألقى سلاحه. ولذلك نؤيد بشدة الرأي القائل إن قدرات حقوق الإنسان في سياق عمليات حفظ السلام ينبغي إدماجها على نحو أفضل، وتمويلها على نحو أفضل، والاعتراف بها على نحو أفضل داخل منظومة الأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أقول بضع كلمات عن مشروع القرار الذي أعلم أن أعضاء المجلس سيبدأون النظر فيه قريبا.

أولا، نعتقد بأن من الخطأ محاولة الضغط على الطرفين بتحديد فترة زمنية قصيرة تكون قصيرة على نحو مصطنع للولاية. فلقد جـُرب هذا في الماضي في حالات مختلفة، ودل بوضوح في الماضي على أن هذا الأسلوب لا ينفع. فهو في النهاية يرتد على المنظمة نفسها. وهو يدمر التخطيط ويقوض الإدارة المالية السليمة للعملية. وإذا أردنا أن نمضي قـُدما، فلنجدد الولاية لفترة ستة أشهر كاملة. ونرى أن أفضل طريقة لإظهار التصميم على ممارسة الضغط هي الإصرار على استعراض الولاية في فترات منتظمة.

وثانيا، هل بوسعنا أن نطلب أن ينتهج مشروع القرار نهجا صارما ومتوازنا إزاء الطرفين في أنغولا، معتبرا إياهما مسؤولين معا عن الوفاء بالوعود التي قـُطعت لشعب أنغولا بإحلال السلام؟ وهل يمكننا أن نطلب أيضا أن ينتهج مشروع القرار نهجا صارما إزاء مسألة إزالة الألغام؟ هذا مجال قلت إن نيوزيلندا تسهم فيه إسهاما رئيسيا ونود أن يبعث المجلس رسالة واضحة بشأنه إلى الطرفين للوفاء بالتزاماتهما في هذا الصدد. ولكنها أيضا رسالة إلى بعثة التحقق الثالثة والأمانة العامة بشأن الحاجة إلى الإبقاء على نهج متكامل إزاء إدارة برنامج إزالة الألغام. ونعتقد بأننا نحتاج إلى نهج يتوجه نحو العمل لو أريد لمشكلة الألغام أن تحل نهائيا.

وأخيرا، هل بوسع المجلس أن يتكرم بأن يجد طريقة مقبولة في مشروع قراره لتعزيز أهمية عنصر حقوق الإنسان في وجود الأمم المتحدة في أنغولا؟

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل نيوزيلندا على الكلمة الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل زامبيا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد كساندا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحي لي، سيدتي، بأن أقدم لك تهانئ وفدي على توليك رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير.

واسمحي لي أيضا بأن أنتهز هذه الفرصة لأنقل تقدير وفدي إلى السير جون وستون، ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الذي ترأس مجلس الأمن خلال شهر كانون الثاني/يناير، على الطريقة القديرة التي أدار بها شؤون المجلس.

يجتمع مجلس الأمن مرة أخرى لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ عملية السلام في أنغولا في أعقاب توقيع بروتوكول لوساكا المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ في لوساكا. ويستحق الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، وممثله الخاص، السيد اليون بلوندين، امتناننا وتقديرا خاصين لإبدائهما اهتماما دائما بعملية السلام في أنغولا وبذلهما جهودا جهودا عملية. كما نعرب عن امتناننا وتقديرنا الخاصين إلى الدول المراقبة الثلاث - البرتغال والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية - على دعمها المادي والمعنوي المتواصل لتوطيد عملية السلام في أنغولا.

السيدة الرئيسة، لقد لاحظ وفدي بسعادة رحلة العمل وتقصي الحقائق التي قـُمت بها مؤخرا الى افريقيا، والتي أخذتك إلى مختلف مناطق الأزمات في افريقيا، بما فيها أنغولا. وهذا، على ما نعتقد، سيمكن المجلس من أن يقدر تقديرا على نحو أعمق الحقائق على الطبيعة.

ورغم أنه، لسوء الطالع، لم يحرز إلا تقدم بطيئ في تنفيذ بروتوكول لوساكا، بسبب عقبات عديدة، لا يزال وفدي متفائلا بشأن تحقيق حل دائم وسلمي للصراع الأنغولي. ونعتقد أن طرفي الصراع ما زالا ملتزمين ببروتوكول لوساكا كقاعدة أساسية للحل السلمي للمشكلة الأنغولية. إن شعب أنغولا أنهكه الصراع المتواصل - أكثر من أي وقت مضى. ونؤمن أيضا بأن المجتمع الدولي يمر الآن بحقبة تتسم بالتعاون بدلا من المواجهة، وبالتكافل وبالحل السلمي للصراعات. ولا يمكن أن يظل الصراع الأنغولي استثناء من هذه القاعدة.

لقد أخذ وفدي علما بالانجازات الايجابية من جانب الحكومة الأنغولية في توطيد بروتوكول لوساكا وفي عملية بناء الثقة. ونأمل أن تتقيد يونيتا أيضا بالالتزامات التي تعهدت بها بموجب بروتوكول لوساكا.

وعلى الطرفين أن يجددا طاقاتهما بغية إزالة العقبات المتبقية في طريق التنفيذ الكامل لبروتوكول لوساكا.

واذا أريد للسلام أن يعود إلى أنغولا، فيتعين على حكومة أنغولا ويونيتا أن تبديا الإرادة السياسية للمصالحة ولتكريس نفسيهما للسلام بدلا من الحرب. ويقع عبء إقامة السلام الدائم في ذلك البلد أولا وقبل كل شيء على شعب أنغولا وقادته، فالسلام لا يمكن فرضه من خارج أنغولا.

وكما لاحظ الأمين العام في تقريره بحق،

"إن عدم الثقة المستحكم وغياب الإرادة السياسية لاتخاذ تدابير حاسمة حالا دون احترام الطرفين التزاماتهما". (S/1996/75، الفقرة ٣٧)

ولا يمكن إزالة عدم الثقة إلا بالاجتماعات المستمرة بين الطرفين. ولهذا يرحب وفدي ويؤيد بقوة إنشاء "فريق منع الصراعات" المكون من ممثلين عسكريين رفيعي المستوى للطرفين وعودة الوفد العسكري ليونيتا إلى لواندا في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ لاستئناف المفاوضات الثنائية بشأن استكمال تشكيل القوات المسلحة الموحدة. وتعتبر هذه الاجتماعات هامة لأنها تسهم إيجابيا في بناء الثقة. ويود وفدي أن يحث رئيس أنغولا والسيد سافيمبي رئيس يونيتا على الاجتماع بصورة متواترة لحل خلافاتهما التي تعوق التقدم في توطيد السلم. وسوف يكون هذا خطوة على الطريق الطويل نحو دعم مناخ الثقة المتبادلة بين الحكومة ويونيتا.

وفي السياق الاقليمي، يؤيد وفدي الرأي القائل بأن جميع الدول، ولا سيما الدول المجاورة لأنغولا، يجب أن تقوم بتيسير عملية المصالحة الوطنية في أنغولا ويجب أن تتخذ خطوات لضمان عدم القيام بأي عمل يتعارض مع أحكام بروتوكول لوساكا على أراضيها.

وفيما يتعلق بالحركة البطيئة للمساعدة الإنسانية، يأمل وفدي أن تعمل جميع الأطراف المعنية بدأب على ضمان تدفق المساعدة الإنسانية بإزالة جميع المصاعب التي تعوق الحركة الحرة لعمال الإغاثة والمعونة الإنسانية. لقد مات كثير من الأنغوليين خلال الحرب؛ ولهذا يجب أن تتخذ كل الخطوات الممكنة لمنع سقوط مزيد من الموتى نتيجة للمجاعة. ويجب أن يضمن الشعب الأنغولي والمجتمع الدولي وصول هذا الغذاء إلى الناس الذين هم في مسيس الحاجة إليه، في الوقت اللازم وعلى أساس منتظم.

لقد حبت الطبيعة أنغولا بموارد جمة، ولكن لكي تقدر أنغولا على استغلال مواردها، فإنها بحاجة إلى السلام. والسلام كما هو معروف جيدا، لا يقبل التجزئة، وهو مفتاح جهود التنمية. وإن إزالة الألغام والتحقق منها وتعمير الطرق والجسور ليست من العناصر الأساسية لعملية السلام فحسب، ولكن أيضا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للبلد. وفي هذا المضمار، يرحب وفدي بخطة الأمين العام لإزالة الألغام في أنغولا الرامية إلى تطوير قدرة مستدامة وطنية على إزالة الألغام. وفي هذا السياق، يجب ألا يدخر أي جهد لتمكين شركة "ميتشيم" للكشف عن الألغام التابعة لجنوب افريقيا من استئناف عملياتها وضمان سلامة موظفي الشركة.

ويؤيد وفدي الأمين العام في الدعوة الى تمديد الولاية في أنغولا لمعالجة العقبات المتبقية على وجه الحصر.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ليس هناك متكلمون آخرون. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥